روناهي
بين الحقيقة

مؤسسة روناهي للنشر والتوزيع
shrktronahi@gmail.com
(المكتب الرئيسي: ٠٣٨٢٧٤١٩٦)
(العنوان: حي الهري، طريق عامودا شارع روناهي (الفرندة))
r.ronahi2011@gmail.com
ronahinewspaper@gmail.com
+963 984370218
+963 052 423165
rojnama ronahi
ronahi_newspaper
www.ronahi.net
+963 938541707
@rojnameyaronahi2011
@NewspaperRonahi
ronahinewspaper
rojnama ronahi

بين التعذيب والصمود.. أسير محرر يكشف الانتهاكات ويطالب بالإفراج العاجل عن رفاقه الأسرى

كوباني/ سلافا أحمد ـ كشف أسير محرر مؤخراً ضمن الدفعة الأخيرة من مقاتلي قوات سوريا الديمقراطية من مدينة كوباني، عن تفاصيل قاسية حول ظروف احتجازه والانتهاكات التي تعرضَّ لها عقب أسره خلال هجمات شنتها مجموعات تابعة للحكومة السوريّة المؤقتة على مناطق روج آفا وشمال وشرق سوريا.

وفي لقاءٍ خاص مع صحيفتنا «روناهي»، أوضح الأسير المحرر «دجوار محمد علي» بأنه كان ضمن مجموعة تقارب ٨٠ مقاتلاً في أكاديمية تدريب بمدينة الحسكة، قبل أن تتعرض لهجوم مفاجئ؛ «أثناء انسحابنا وقعنا في الأسر على يد مجموعات ما تسمى بالعشائر، حيث تعرضنا للضرب المبرح، قبل أن يتم تسليمنا إلى ما يسمى بالأمن العام».

وبيّن، إن عمليات التحقيق جرت تحت الضغط والتهديد، مشيراً إلى مشاركة ضباط أتراك في التحقيق؛ «كانوا يهددوننا بشكلٍ مستمر لإجبارنا على الإدلاء بمعلومات عسكرية، وبؤكدون إنه في حال رفضنا سيتم تسليمنا للجيش التركي، إلى جانب تعرضنا للإهانة اللفظية والجسدية».

ولفت، إلى إن أصوات التعذيب كانت تُسمع بشكلٍ دائم من داخل الزنازين، ما يعكس حجم الانتهاكات التي موبرست بحق المعتقلين، مؤكداً، إن مقاتلات وحدات حماية المرأة كنَّ الأكثر تعرضاً للتعذيب والضغط.

وبحسب «محمد علي»، إن عدداً من الأسرى تم تسليمهم بالفعل إلى الجيش التركي، بينهم مقاتلات في وحدات حماية المرأة، دون توفر معلومات واضحة عن مصيرهم حتى الآن.

وأشار، إلى أن فترة احتجازهم استمرت لأكثر من ثلاثة أشهر في ظروف إنسانية صعبة، مع استمرار محاولات انتزاع معلومات عسكرية بالقوة، وفي ختام حديثه، شدد الأسير المحرر «دجوار محمد علي»، على ضرورة تكثيف الجهود للإفراج عن بقية الأسرى، مؤكداً، إن معاناة المحتجزين مستمرة، وإن تسريع عمليات الإفراج تُمثّل مطلباً إنسانياً ملحاً، لا سيما في ظل استمرار الغموض حول مصير عدد منهم.

عين ديور.. حيث تلتقي الطبيعة بهدوء لا يشبه إلا نفسه

الصور بعدسة دلين أحمد

أسست عام ٢٠١١ ـ السنة الخامسة عشرة | العدد: ٢٤٠٤ | النسخة الإلكترونية ـ ٢٤٠٤ | الخميس ـ ٣٠ نيسان ٢٠٢٦م | (٥٠٠) ل.س

إيزيديات: المجتمع الدولي شريكٌ في عرقلة عملية السلام

طالبت نساء إيزيديات المنظمات الحقوقية والإنسانية بالنظر بشكلٍ محايد في قضية القائد عبد الله أوجلان، فيما اعتبرنَ إنَّ المجتمع الدولي شريك في نظام الإبادة والتعذيب المطبّق عليه، وإنَّ حريته ضمان لإنهاء الصراع ومفتاح السلام في الشرق الأوسط. ص-٢

رداً على منشورات «ملاحظات اللقاء» تصريح من وفد إمرالي

أصدر وفد إمرالي لحزب المساواة وديمقراطيّة الشّعوب بياناً بخصوص ما يتمُّ تداوله في وسائل الإعلام الرّقميّة وبعض المؤسّسات الصّحفيّة تحت عنوان "ملاحظات اللّقاء". وطالب الجميع بعدم الالتفات إلى هذه المنشورات وعدم الاعتماد عليها. ص-٤

سياسة التجويع تنذر بانتفاضة سورية جديدة

تزداد الأوضاع في سوريا سوءاً يوماً إثر آخر؛ نتيجة سياسات وممارسات الحكومة السورية المؤقتة في مختلف المناطق واتباعها سياسة التجويع بحق السوريين في ظل أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة إلى جانب فقدان الأمن وازدياد حالات الخطف والقتل وما إلى ذلك؛ ما هيأت الأرضية لانتفاضة جديدة في الوقت الذي يطالب السوريون فيه بتوفير الحياة المطمئنة لهم من خلال الاحتجاجات المتكررة.. ص-٥

تكريم بطلات سوريا «ناشئات وسيدات» الهلال لكرة القدم

كرّمت هيئة المرأة وهيئة الشباب والرياضة في مقاطعة الجزيرة، سيدات وناشئات نادي الهلال، عقب تتويجهن بلقبي الدوري السوري للموسم ٢٠٢٥ ـ ٢٠٢٦، وذلك من خلال تقديم هدايا رمزيةً تقديراً لإنجازهن اللافت. ص-١٠

عروض مهرجان «آمد» الدولي للمسرح تستمر وحضور لافت للمسرح الكردي

تختتم مدينة "آمد" الكردية فعاليات النسخة الحادية عشر من مهرجان آمد الدولي للمسرح، وذلك ضمن الفترة من الثاني والعشرين من نيسان ولغاية الثاني من أيار المقبل. ص-٩

براكو... حين تصبح الحكاية مرآة لأسئلة لا تنتهي

فيلم "براكو" واحد من الأعمال التي لا تكتفي بسرد حكاية شاب يعيش صراعاً بين البقاء والرحيل، بل يفتح نافذة واسعة على أسئلة أكبر تتعلق بالهوية والانتماء ومعنى أن يجد الإنسان مكانه في عالم متغير. فمن خلال سرد هادئ وتفاصيل دقيقة، يقدّم الفيلم تجربة إنسانية تتجاوز حدود الشاشة، لتصبح أقرب إلى مرآة تعكس قلق الإنسان المعاصر وتردده الدائم بين ما يعرفه وما يجهله. ص-٩

أمطار وفيرة وتوسع في المساحات المزروعة بمقاطعة الجزيرة تبشر بموسم زراعي واعد. ص-٧

مراكز توزيع صحيفة روناهي وأقنناء الكتب: اقليم الجزيرة- قامشلو (مكتبة سعدو- فرع (١) شارع زكي الأرسوزي- جانب البلدية ٤٥٢٠٨١/ مكتبة آواز- طريق عامودا ٤٣٩١٥٤/ مكتبة الحرية- الشارع العام ٤٢١٣٦٠/ مكتبة سومر- الشارع العام ٤٢٤٠٣٧/ مكتبة الوالي فرع (١) شارع الكورنيش، تجمع محلات الراوي ٤٤٤٠٢٨ - فرع (٢) مقابل الصيدلية العمالية ٤٤٥٨٢٠/ مكتبة دار القلم - دوار البشيرية ٤٤٣٧٤٢/ مكتبة الجواهري ٤٤٦٠٦٩٩./ مكتبة الزهراء- الشارع العام ٤٥٢٧١٤/ مكتبة الأنوار شارع عامودا ٤٣٨٢٠٧./ مكتبة الرسالة الشارع العام هاتف ٩٦٦٢٧٨٤٥٧٣٣-٧٤٥٧٣٣ / المكتبة الرئيسية - كركي لكي- ٧٥٤٤١٦ / عامودا (مكتبة آرين (٧٣٢٣٢٣)/ دريكية (مكتبة سها ٧١١٤١٠) / جل آغا (مكتبة وائل ٧٥٥٥٥١) / تربه سبيه (مكتبة الجهاد ٤٧٠٦١٨).

إيزيديات: المجتمع الدولي شريكٌ في عرقلة عملية السلام

جل آغا/ أمل محمد ـ طالبت نساء إيزيديات المنظمات الحقوقية والإنسانية بالنظر بشكلٍ محايد في قضية القائد عبد الله أوجلان، فيما اعتبرنَ إنَّ المجتمع الدولي شريك في نظام الإبادة والتعذيب المطبّق عليه، وإنَّ حريته ضمان لإنهاء الصراع ومفتاح السلام في الشرق الأوسط.

مجدلين إيبو

لأكثر من ربع قرن، شكّلت قضية اعتقال القائد عبد الله أوجلان جدلاً عالمياً. منذ اليوم الأول للمؤامرة الدولية أصبحت قضية الاعتقال محوراً للنقاش، من جهة عملية الاعتقال غير القانونية ومن جهة أخرى المحاكمة غير الشرعية والحجج الواهية والنتيجة اعتقال دام لأكثر من خمسة وعشرين عاماً، وسط صمت دولي، فيما تغاضى المجتمع الدولي عن القوانين الدولية التي تُقضي للمعتقل عدة حقوق وحرمت القائد عبد الله أوجلان من حقوقه كسجين سياسي ومنها "حق الأمل" ولليوم تُمارس عليه سياسة تنافي كل القوانين والمواثيق الدولية.

لكن مطالب الكرد والأحرار حول العالم، والمؤمنين بالمشروع الديمقراطي، وعلى رأسهم النساء لم تهدأ يوماً في المطالبة بالحرية الجسدية للقائد عبد الله أوجلان؛ لأنهم يرون فيه الحل لكلّ أزمات الشرق الأوسط ومفتاح السلام في المنطقة عامة.

خرق القوانين الدولية

وبصدد هذا الموضوع، تحدثت نساء إيزيديات لصحيفتنا "روناهي"، حيث أشارت "مجدلين إيبو": "ستة وعشرون عاماً وقائد الإنسانية وراء القضبان، فقط لأنه حمل رسالة شعب أنهكه الظلم والإبادة، ونادى بالديمقراطية".

وترى إن قضية القائد عبد الله أوجلان لم تعد مسألة فردية، بل تحولت إلى قضية رأي عام، مضيفةً: "ندعو المجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤولياته، والنظر بجدية في وضع القائد، سواء من الناحية القانونية أو الإنسانية، وضرورة أهمية الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان".

وشددت مجدلين على: "لا تزال هذه القضية محل جدل واسع، إذ تختلف المواقف الدولية والإقليمية بشأنها، بين من يعتبرها قضية سياسية معقدة، ومن يراها شأناً قانونياً داخلياً، بالنسبة لبعض الدول والجهات هي مسألة سياسية وبالنسبة لتركيا هي شأن داخلي، أما بالنسبة لنا نحن الشعب الكردي هي قضية حياة أو موت وقضية كرامة، لأن كرامتنا وحريتنا مرتبطة بحرية القائد عبد الله أوجلان".

كما حملت المجتمع الدولي مسؤولية اتخاذ إجراءات دولية لمحاسبة الحكومة التركية، معتبرةً أنها تنتهك المعايير والقوانين الدولية، لا سيما فيما يتعلق بقضية القائد عبد الله أوجلان واستمرار احتجازه دون تلبية مطالب الإفراج عنه أو تحسين ظروفه: "إنّ استمرار هذا الوضع يمثّل خرقاً واضحاً لمبادئ حقوق الإنسان، وعلى المجتمع الدولي التدخّل الجاد والضغط على تركيا من أجل الالتزام بالاتفاقيات الدولية والمعايير القانونية المعتمدة عالمياً".

واختتمت مجدلين إيبو حديثها بالقول: "الإفراج عن القائد عبد الله أوجلان لا يندرج فقط ضمن إطار قضية فردية، بل يرتبط بمسار أوسع يشمل تحقيق العدالة، وتعزيز فرص الحوار السياسي، ودعم جهود السلام في المنطقة".

عرقلة عملية السلام

ومن جهتها، أشارت "روجان جندو": "لم ولن نتوقف يوماً عن المطالبة بالحرية الجسدية للقائد عبد الله أوجلان، ومن الضروري إعادة النظر في ظروف احتجازه ووضعه القانوني والإنساني. فهو ليس مجرد قضية إفراج عن قائد أبي بل مجموعة قضايا متداخلة، قضايا السلام، وحقوق الشعوب المضطهدة، والحلول السياسية للنزاعات المستمرة في المنطقة".

وأردفت: "من الضروري مراجعة شاملة لملف القائد عبد الله أوجلان، بما في ذلك السماح للجهات القانونية والإنسانية بزيارته والاطلاع على ظروف احتجازه".

وتؤكد روجان جندو إن أي معالجة جدية لقضية اعتقال القائد عبد الله أوجلان، يجب أن تمر عبر أسس قانونية واضحة، تشمل إعادة تقييم الإجراءات القضائية وضمان حقوق المعتقلين وفق المعايير الدولية.

روجان جندو

وترى أن تحقيق أي تقدم في قضية احتجاز القائد عبد الله أوجلان لأكثر من ربع قرن قد يساهم في تخفيف التوترات السياسية وفتح المجال أمام مبادرات جديدة للحوار: "إن تجاهل المطالب الحقوقية ينعكس سلباً على فرص تحقيق الاستقرار المستدام، حرية القائد عبد الله أوجلان الجسدية مرتبطة بعدة قضايا أساسية في المنطقة، ومن أبرزها قضية استقرار المنطقة ولا يتم ذلك دون حوار بناء".

مشيرةً إلى أن القائد عبد الله أوجلان خطى خطوات جادة فيما يخص عملية السلام والحوار مع تركيا، مؤكدةً إن تركيا لم تقدم أي ردة فعل جادة تؤكد من خلالها عن حُسن نواياها.

وفي ختام حديثها، شددت "روجان جندو" إن شعوب المنطقة، ستواصل مطالبتها بالضغط على المجتمع الدولي وجميع الجهات المعنية لتحقيق حرية القائد عبد الله أوجلان الجسدية.

«كيف تبني المرأة السوريّة ثقتها بنفسها».. عنوان محاضرة لمجلس المرأة السوريّة في الحسكة

مركز الأخبار - نظّم مجلس المرأة السوريّة ـ لجنة العلاقات الدبلوماسية في مكتب الحسكة محاضرةً توعوية بعنوان «كيف تبني المرأة السورية ثقتها بنفسها»، وذلك يوم الأربعاء، بتاريخ التاسع والعشرين من نيسان الجاري.

ونظمت المحاضرة، بمشاركة عددٍ من عضوات المجتمع المدني ونساء من مختلف الأحزاب، إلى جانب مستقلات، وتأتي هذه الفعاليات التي ينظمها مجلس المرأة السورية، في إطار الجهود المستمرة لتعزيز دور المرأة وتمكينها على المستويين الشخصي والمجتمعي.

استُهلّت المحاضرة بتعريف مفهوم الثقة بالنفس وأهميته في بناء شخصية متوازنة قادرة على مواجهة تجاربهن والتحديات التي واجهنها، مؤكدات على أهمية الوعي الذاتي، والاستقلالية، والدعم المجتمعي، والإيمان بالقدرات الذاتية في بناء شخصية قوية.

واختُتمت المحاضرة بالتأكيد على ضرورة تكثيف الأنشطة التوعوية وتنظيم المزيد من الورشات، بما يسهم في وصول هذه الرسائل إلى شريحة أوسع من النساء، وتعزيز ثقتهن بأنفسهن بما ينعكس إيجاباً على دورهن في المجتمع.

والجدير ذكره، إنّ هكذا فعاليات ليست الأولى من نوعها ضمن برنامج مجلس المرأة السوريّة، حيث تتواصل جهودها في الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من النساء وتنظيم هكذا فعاليات هامة تتمحور حول مواضيع تخص المرأة السورية، والارتقاء بواقعها وضمان وجودها في كافة المجالات، وخاصةً بعد التغييرات السريعة التي شهدتها سوريا، والنقاشات حول واقع ومستقبل المرأة فيها، حيث نظمت فعالية مشابهة، يوم الثلاثاء بتاريخ الثامن والعشرين من نيسان الجاري، جلسة حوارية تفاعلية بعنوان «قراراتي من بملكها؟»، في قاعة مكتب المجلس في قامشلو، بهدف الاستماع إلى آراء المشاركات، حيث خرجت الجلسة بمخرجات أبرزها: تعزيز الوعي بأهمية امتلاك القرار الشخصي وتحمل مسؤوليته، وفهم تأثير الأسرة والمجتمع على الخيارات اليومية، وأهمية تحقيق التوازن بين الحرية والمسؤولية في اتخاذ القرار.

القوة والعمل على تعزيزها، ومعالجة نقاط الضعف وتحويلها إلى فرص للنمو.

وشهدت المحاضرة تفاعلاً من الحاضرات، حيث قدّمن مداخلات عبّرن فيها عن

ماذا يحدث لجسمك عند تناول اللحوم بانتظام؟

يُعدُّ تناول اللحوم جزءاً أساسياً من النظام الغذائي لدى كثير من الناس حول العالم، نظراً إلى قيمتها الغذائية العالية واحتوائها على عناصر مهمة تدعم صحة الجسم، ومع ذلك، فإن الإفراط في تناول بعض أنواع اللحوم قد يرتبط بمخاطر صحية على المدى الطويل، واستعرض تقرير نشره موقع "فيري ويل هيلث" أهم التأثيرات الإيجابية والسلبية لتناول اللحوم بشكل منتظم على صحة الإنسان.

الفوائد الصحية لتناول اللحوم بانتظام

ـ تقوية العضلات:

تحتوي اللحوم على بروتينات كاملة تضم جميع الأحماض الأمينية الأساسية التسعة (اللبنات الأساسية للبروتينات)؛ ما يساعد على بناء العضلات وتعزيز عملية التعافي بعد المجهود البدني.

ـ الوقاية من فقر الدم:

تُعدُّ اللحوم مصدراً غنياً بالحديد سهل الامتصاص، وهو عنصر هام لتكوين خلايا الدم الحمراء، ونقصه قد يؤدي إلى الشعور بالتعب وضيق التنفس، والصداع، وغيرها من الأعراض الجانبية.

ـ دعم جهاز المناعة:

تحتوي اللحوم على عناصر غذائية مهمة مثل الزنك وفيتامين ب١٢ والسيلينيوم، والتي تسهم في تقوية جهاز المناعة وتقليل الالتهابات ودعم إصلاح الأنسجة.

ـ تحسين عملية الأيض:

تُشير الأبحاث إلى أن البروتين الحيواني قد يزيد من استهلاك الطاقة أكثر من البروتين النباتي، ويعود ذلك إلى التأثير الحراري الأعلى للبروتين الحيواني، وهو كمية الطاقة اللازمة لهضم وامتصاص العناصر الغذائية.

ـ المساعدة في التحكم بالوزن:

تناول اللحوم قليلة الدهون قد تُساعدك على تناول كميات أقل من الطعام بشكل عام، ويرجع هذا التأثير على الأرجح إلى البروتينات والأحماض الأمينية الموجودة في اللحوم والتي وُجد أنها تزيد من الهرمونات التي تُعزز الشعور بالشبع.

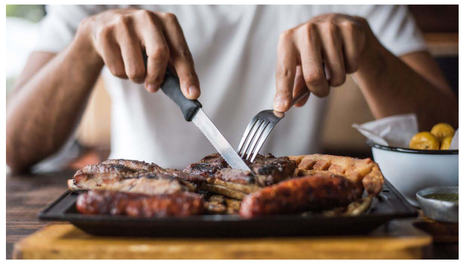

الجوانب التي يجب الانتباه لها

ـ اختلاف أنواع اللحوم:

يفضل التركيز على اللحوم قليلة الدهون مثل الدجاج والديك الرومي، والحد من تناول اللحوم الحمراء والمعالجة لأنها تحتوي على نسب أعلى من الدهون المشبعة.

ـ زيادة مخاطر بعض الأمراض:

الإفراط في تناول اللحوم المصنعة أو الحمراء قد يرتبط بزيادة احتمالية الإصابة بأمراض مثل السكري وأمراض القلب وبعض أنواع السرطان، خاصةً سرطان القولون.

ـ التأثير على صحة القلب:

تناول كميات كبيرة من اللحوم الغنية بالدهون أو الصوديوم قد يؤثر سلباً على ضغط الدم ونسبة الدهون في الدم، مما يزيد من مخاطر أمراض القلب.

ـ نقص بعض العناصر الغذائية:

الاعتماد المفرط على اللحوم فقط قد يؤدي إلى نقص الألياف وبعض الفيتامينات والمعادن الموجودة في الخضراوات والفواكه والحبوب، مما يخلّ بتوازن النظام الغذائي.

ماذا يفعل تناول الموز يومياً بصحة أمعائك؟

يُعدُّ الموز من أكثر الفواكه شيوعاً في الأنظمة الغذائية حول العالم، ليس فقط لمذاقه اللذيذ وسهولة تناوله، بل أيضاً لما يحتويه من عناصر غذائية تدعم صحة الجسم عموماً، والجهاز الهضمي خصوصاً، ومع الانتظام في تناوله يومياً، قد تطرأ مجموعة من التغيرات الإيجابية على صحة الأمعاء ووظائفها، ما يجعله خياراً غذائياً بسيطاً وفعّالاً في آنٍ واحد.

يتميّز الموز بكونه مصدراً غنياً بالألياف الغذائية، إلى جانب احتوائه على فيتامينات ومعادن مهمة، مثل البوتاسيوم، التي تُسهم في تعزيز صحة الأمعاء، كما يمكن إدراجه بسهولة في النظام الغذائي بطرق متعددة، وفقاً لما أورده موقع "فيري ويل هيلث".

ـ زيادة الألياف المفيدة للأمعاء:

تلعب الألياف دوراً أساسياً في دعم الصحة العامة وتحسين عملية الهضم، إلا أن كثيراً من الأشخاص لا يحصلون على الكميات الموصى بها يومياً، والتي تتراوح بين ٢٨ و٣٤ غراماً، وتحتوي الموزة الواحدة على نحو ٥ غرامات من الألياف، ما يجعلها خياراً مناسباً لزيادة هذا المدخول، كما تُساعد الألياف على تليين البراز وتسهيل مروره، مما قد يساهم في التخفيف من مشكلات مثل الإمساك أو الإسهال.

ـ تحسين ميكروبيوم الأمعاء:

يحتوي الموز على نوع من الألياف يُعرف باسم "الإينولين"، وهو من البريبايوتكس التي لا تُهضم بالكامل، بل تتخمر في الأمعاء، حيث تعمل كغذاء للبكتيريا النافعة ضمن ميكروبيوم الأمعاء (مجموعة الكائنات الدقيقة الموجودة في الجهاز الهضمي)، ويساهم دعم هذا الميكروبيوم في تنظيم مستويات السكر في الدم، وتحسين امتصاص العناصر الغذائية، وتقليل خطر الإصابة بسرطان القولون، إضافةً إلى تعزيز جهاز المناعة، كما يحتوي الموز على مضادات أكسدة تساعد في تحييد الجذور الحرة، وهي جزيئات غير مستقرة ينتجها الجسم بشكلٍ طبيعي، وقد يؤدي تراكمها إلى ما يُعرف بالإجهاد التأكسدي الذي يمكن أن يضر بالحمض النووي.

ـ تعويض البوتاسيوم ودعم الترطيب ووظائف الجسم:

يُعدُّ الموز مصدراً مهماً للبوتاسيوم، وهو أحد الإلكتروليتات (المعادن المشحونة) التي تلعب دوراً في الحفاظ على توازن السوائل في الجسم، إلى جانب دعم وظائف الأعصاب والعضلات، وتشمل الإلكتروليتات الأخرى الصوديوم والمغنسيوم والكالسيوم، والتي يفقدها الجسم عبر العرق والبول، ويساعد تناول الموز في تعويض البوتاسيوم؛ ما يدعم الترطيب السليم ووظائف الجسم الحيوية، بما في ذلك عملية الهضم.

ـ المساعدة في تخفيف اضطرابات المعدة:

يُستخدم الموز تقليدياً كعلاج منزلي لاضطرابات المعدة والإسهال، نظراً لسهولة هضمه، كما يُعتقد أنه يساعد المعدة على إفراز المزيد من المخاط الذي يغطي جدارها الداخلي، مما يوفر طبقة حماية تقلل من تأثير المهيّجات.

ـ تعزيز الشعور بالشبع عند اتباع نظام لإنقاص الوزن:

يحتوي الموز على سعرات حرارية معتدلة (نحو ١١٣ سعرة حرارية للموزة الواحدة)، إلى جانب الألياف والنشا المقاوم، وهما عنصران يساعدان على تعزيز الشعور بالشبع، وهو عامل مهم للحفاظ على وزن صحي.

ويُلاحظ أن الموز الأخضر يحتوي على نسبة أعلى من النشا المقاوم، بينما يحتوي الموز الناضج (الأصفر) على نسبة أعلى من السكريات نتيجة تحوّل النشا إلى سكر أثناء النضج، ورغم أن الموز يمكن أن يكون جزءاً من نظام غذائي لإنقاص الوزن، فإن الإفراط في تناوله (أكثر من موزة أو اثنتين يومياً) قد يؤدي إلى زيادة السعرات الحرارية والسكريات، لذا يُفضّل تناوله باعتدال ضمن نظام غذائي متوازن.

ـ توفير دفعة سريعة من الطاقة:

تُهضم الكربوهيدرات الموجودة في الموز بسرعة نسبياً، ويستخدمها الجسم كمصدر للطاقة خلال نحو ٣٠ دقيقة، وتحتوي الموزة الواحدة على نحو ٢٧ غراماً من الكربوهيدرات، منها ١٨ غراماً من السكريات التي تمنح الجسم دفعة سريعة من الطاقة، كما يحتوي الموز على مجموعة من الفيتامينات والمعادن التي تدعم عمليات إنتاج الطاقة واستخدامها داخل الجسم.

تكريم بطلات سوريا «ناشئات وسيدات» الهلال لكرة القدم

روناهي/ قامشلو ـ كرّمت هيئة المرأة وهيئة الشباب والرياضة في مقاطعة الجزيرة، سيدات وناشئات نادي الهلال، عقب تتويجهن بلقبي الدوري السوري للموسم 2025 ـ 2026، وذلك من خلال تقديم هدايا رمزيةً تقديراً لإنجازهن اللافت.

وجاء هذا التكريم بعد تحقيق اللقب للمرة الثالثة توالياً، في إنجاز تاريخي غير مسبوق على صعيد كرة القدم النسوية في سوريا، وجرت مراسم التكريم في مدينة قامشلو، بحضور ممثلات عن هيئة المرأة وهيئة الشباب والرياضة والمجلس الرياضي في مقاطعة الجزيرة، إلى جانب الكوادر الفنية والإدارية ولاعبات فئتي الناشئات والسيدات.

وأُلقيت خلالها عدة كلمات، ركزت على أهمية هذا الإنجاز الذي يؤكد إن المرأة في الجزيرة، ولا سيما الفتاة الكردية، قادرةً على ترك بصمة مميزة في مختلف المجالات، ومنها الرياضة، كما أشارت الكلمات إلى إن هذا النجاح هو ثمرة العمل المتواصل والجهود الكبيرة التي بذلتها اللاعبات والجهاز الفني، حيث قدمن مستويات مميزة طوال الموسم، أكدن من خلالها مكانتهن كقوة بارزة في الكرة النسوية السورية.

من جانبها، أعربت قائدة فريق السيدات، نجمة الكرة السورية اللاعبة آية محمد، عن شكرها باسم النادي، مثمنةً خطوة التكريم، ومؤكدةً إن الفريق سيواصل العمل لرفع اسم مدينتها ومنطقة الجزيرة في المحافل السورية والآسيوية.

يُذكر؛ إن سيدات الهلال توّجن بلقب الدوري السوري للسيدات للمرة الثالثة على التوالي، كما سارت ناشئات النادي على النهج ذاته، بتحقيق لقب دوري الناشئات للمرة الثالثة توالياً أيضاً.

ضربة قوية.. القضاء الإيطالي يؤيد رسميًا إيقاف رئيس لجنة الحكام ١٣ شهرًا

تلقّت منظومة التحكيم الإيطالية ضربةً موجعةً جديدة تزيد من تعقيد المشهد الرياضي المأزوم في البلاد، بعد إعلان "مجلس الضمان الرياضي" رفضه النهائي للطعن المقدم من أنطونيو زابي، رئيس رابطة الحكام الإيطالية، وتأييد عقوبة إيقافه لفترة طويلة.

يأتي هذا القرار ليعمّق من جراح التحكيم الإيطالي، الذي يمر بواحدة من أسوأ فتراته التاريخية وسط تحقيقات موسعة في قضايا احتيال رياضي وتلاعب في التعيينات.

أُسدل المجلس التابع للجنة الأولمبية الإيطالية والذي يمثل أعلى سلطة قضائية رياضية السنار على القضية بإصدار حيثيات قراره الذي تضمن الرفض القاطع للاستئناف المقدم من زابي ضد الاتحاد الإيطالي لكرة القدم، وأكد المجلس قرار المحكمة الفيدرالية الوطنية الصادر في ١٢ كانون الثاني ٢٠٢٦، والقاضي بإيقاف زابي لمدة ١٣ شهراً؛ ما يجعله غير قادر على ممارسة أي من مهامه الرسمية، كما تقرر إلزام رئيس رابطة الحكام بدفع تكاليف التقاضي البالغة ٢,٠٠٠ يورو، بالإضافة إلى الرسوم القانونية الإضافية لصالح الاتحاد الإيطالي، تعود أطوار هذه الأزمة إلى أواخر عام ٢٠٢٤، حيث أُدين زابي بممارسة ضغوط غير مبررة وغير قانونية على مسؤولين في

درجات الدوري الأدنى.

وتركزت التحقيقات حينها على قيامه بحث كل من ماوريسيو تشامبي (الحكم السابق لدوري الدرجة الثالثة) وأليساندرو بيتزي (الحكم السابق لدوري الدرجة الرابعة) على تقديم استقالاتهم من مناصبهم في كانون الثاني ٢٠٢٤، وكان الهدف من تلك الضغوط هو إفراغ مناصبهم لتعيين أسماء بديلة، متجاهلاً سربان عقودهم القانونية في ذلك الوقت، يكتسب هذا الحكم النهائي أهمية مضاعفة كونه يتزامن مع "زلزال" التحقيقات الذي يضرب أروقة التحكيم الإيطالي في مدينة ميلانو، ففي الوقت الذي تأكد فيه إيقاف رأس المنظومة الإدارية (زابي)، تواصل النيابة العامة تحقيقاتها المكثفة مع القيادات الفنية، وعلى رأسهم جيانلوكا روكي (مسؤول تعيين الحكام) وأندريا جيرفاسوني (مشرف تقنية الفيديو)، بتهم تتعلق بـ "الاحتيال الرياضي" والتلاعب في التعيينات، وتحديداً ما يُعرف إعلامياً بـ "اجتماع السان سيرو".

وشملت تلك التحقيقات حتى الآن إيقاف عدد من مسؤولي الـ VAR، واستجواب أكثر من ٣٠ حكماً؛ ما يضع كرة القدم الإيطالية أمام أزمة ثقة غير مسبوقة قد تعيد تشكيل هيكلة المنظومة التحكيمية بالكامل في المواسم القادمة.

مجلس الفيفا يقرّ قانونين بعد انسحاب السنغال أمام المغرب وواقعة فينيسيوس

أقرَّ مجلس الاتحاد الدولي لكرة القدم "IFAB"، عدة قرارات مهمة سيتم تطبيقها مباشرةً في كأس العالم ٢٠٢٦، الصيف المقبل بأمريكا وكندا والمكسيك، يرتبط أحدها بنهائي كأس الأمم الأفريقية بين المغرب والسنغال، وأكد الفيفا في بيان رسمي، إن المجلس عقد اجتماعاً، في مدينة فانكوفر بكندا، وصادق بالإجماع على تعديلين اقترح الاتحاد الدولي إدخالهما على قوانين اللعبة، وذلك للتصدي للسلوك التمييزي وغير اللائق، وأقر المجلس معاقبة اللاعبين الذين يغطون أفواههم أثناء المشادات مع المنافسين، فيما يسمى "بقانون فينيسيوس"، وجاء نص القرار كما يلي: "بحسب تقدير الجهة المنظمة للمسابقة، يجوز للحَكَم إشهار البطاقة الحمراء في وجه أي لاعب يغطي فمه أثناء مشادة مع منافس يدّعي على إثر ذلك تعرّضه إلى إساءة".

وشهد نهائي كأس الأمم الأفريقية مغادرة لاعبي السنغال لأرض الملعب، احتجاجاً على احتساب ركلة جزاء للمغرب، قبل أن يعودوا لاستكمال المباراة والفوز بهدف نظيف في النهاية، لكن: الكاف عاقب السنغال ومنح اللقب بعدها بأسابيع لأسود الأطلس، وأقر مجلس الفيفا قراراً يخص مغادرة اللاعبين لأرض الملعب احتجاجاً على قرار تحكيمي.

وجاء نص القانون: "بحسب تقدير الجهة المنظمة للمسابقة، يجوز للحَكَم معاقبة أي لاعب يغادر الملعب احتجاجاً على قرار تحكيمي، وذلك بإشهار البطاقة الحمراء في وجهه، وسينطبق هذا الحكم الجديد أيضاً على أي مسؤول في الفريق يحرّض اللاعبين على مغادرة ميدان اللعب، كما يُعتبر الفريق الذي يتسبب في إلغاء المباراة خاسراً، من حيث المبدأ".

ولفت الفيفا إلى أنه سيتم إبلاغ المنتخبات الـ٤٨ المشاركة في كأس العالم بهذه التعديلات خلال الأسابيع المقبلة.

شبيبة كركي لكي: يجب محاسبة قتلة السوريين بإجراء تحقيقات شفافة

جل آغا/ أمل محمد ـ أكد عدد من شبيبة كركي لكي، على ضرورة محاسبة قتلة السوريين، في إشارةٍ إلى إن العدالة يجب أن تُطبّق على الجميع دون استثناء.

خلال الأيام الماضية برزت قضية اعتقال "أمجد يوسف" كواحدةٍ من أبرز الملفات التي أعادت إلى الواجهة، الحديث عن الانتهاكات وضرورة المساءلة، فقد أثار هذا الحدث ردود فعل واسعة، خاصةً في الأوساط الكردية، حيث جّددت الدعوات لمحاسبة كل من تورط في سفك الدم الكردي أو شارك في انتهاكاتٍ جسيمة لحقوق الإنسان.

وكان "أمجد يوسف" أحد الأشخاص الذين شاركوا في مجزرة حي التضامن في دمشق، التي حدثت في السادس عشر من شهر نيسان عام ٢٠١٣ وراح ضحيتها ٢٨٨ شخصاً، حيث شهدت سوريا خلال سنوات الأزمة الكثير من الانتهاكات والمجازر بحق المدنيين، وبعد سقوط النظام البائد طالب السوريون باعتقال ومحاسبة كل من تلطخت يداه بالدم السوري.

دماءٌ لا تُنسى

وبصدد هذا الموضوع، تحدثت شبيبات كركي لكي لصحيفتنا "روناهي"، ومنهم "بروين خلف"، والتي بدأت بالقول: "من المؤكد نثني على اعتقال (أمجد يوسف)، ونطالب بمحاسبته، فمجزرة التضامن كانت من أبشع المجازر التي شهدها الشعب السوري، لذا نطالب بالقصاص وأن تأخذ العدالة مجراها".

وأضافت: "فمجزرة التضامن ليست الأولى ولا آخر مجزرة قد حدثت بحق السوريين ومن بينهم الشعب الكردي، حيث نال الكرد خلال سنوات الأزمة نصيبهم من شن هجمات الإبادة عليهم واستهداف رباديي الثورة، وهنا نستذكر قتلة العضو العام لحزب سوريا المستقبل هفرين خلف الذين أصبحوا قادة يتولون المناصب في الحكومة السورية المؤقتة، ونذكر المرتزق الذي قتل وقصّ ضفيرة مقاتلة في وحدات حماية المرأة ولم يتعرض للمحاسبة، كما لا ننسى مجازر عفرين وانتهاكات سري كانيه".

وأكدت، إن هذه القضية لا يجب أن يُنظر إليها بمعزل عن السياق الأوسع، بل كجزءٍ من مسار طويل يتطلب كشف الحقيقة وتحقيق العدالة؛ "في الوقت الذي تتزايد فيه المطالب بمحاسبة المسؤولين، يطرح هذا الملف تساؤلاتٍ جوهرية حول آليات العدالة ودور المجتمع الدولي، وإمكانية تحقيق إنصاف حقيقي للشهداء وذويهم".

بروين خلف

كما أردفت بروين: "نطالب بمحاسبة كل من تورّط بارتكاب الانتهاكات والجرائم بحق المدنيين، وذلك في ظل تراكمات طويلة من الألم والمعاناة، الناجّة عن أحداثٍ دامية شهدتها مناطق مختلفة خلال السنوات الماضية".

العدالة يجب أن تُطبّق على الجميع

مضيفةً: "واليوم أصبحت شخصيات من داعش الإرهابي الذي ارتكب مجازر بحق الإيزيديين، مسؤولين وقادة في الحكومة السورية المؤقتة، فعلى الرغم من توثيق انتهاكاتهم وجرائمهم إلا أنهم أفلتوا من العقاب".

كما وترى "بروين خلف"، إن مطلب العدالة لم يعد قابلاً للتأجيل، مشددةً على ضرورة فتح تحقيقات شفافة ومستقلة تفضي إلى محاسبة جميع المسؤولين دون استثناء، بغض النظر عن مواقعهم أو انتماءاتهم، معتبرةً، إن تحقيق العدالة يشكل خطوةً أساسية نحو المصالحة المجتمعية ومنع تكرار مثل هذه الانتهاكات في المستقبل.

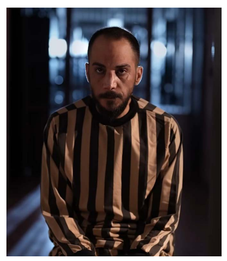

ومن جهتها قالت "حلا سيفو": "ندعو منظمات حقوق الإنسان

حلا سيفو

إلى إشرافٍ دولي أو دعم قانوني خارجي لفتح ملفات الانتهاكات ضد الشعب الكردي، ونطالب بتحقيقات نزيهة في ظلّ مخاوف من تزييف العدالة أو تعطيلها، ومن الضروري استناد أي عملية مساءلة إلى معايير القانون الدولي وحقوق الإنسان".

وزادت: "من السخرية أن من اعتقل أمجد يوسف هو ذاته من ارتكب مجازر في الساحل والسويداء ومارس انتهاكات بحق المدنيين الكرد، لذا: يجب محاسبة الجناة وتطبيق العدالة على الجميع، فالكل سواسية أمام العدالة، ومن شارك في مجزرة التضامن وارتكب مجازر الساحل وقتل هفرين خلف ومثل بجثث المقاتلات الكرد بدم بارد جميعهم قتلة، ويجب محاسبتهم".

وجّد "حلا"، أن المرحلة الحالية تتطلب إرادة سياسية حقيقية، وخطوات عملية تترجم مطالب المجتمع إلى إجراءات ملموسة، تضمن حقوق المستهدفين "شهداء وجرحى" وتؤسس لمرحلة جديدة قائمة على العدالة والمساءلة.

كما أكدت على ضرورة إخضاع جميع المسؤولين للمساءلة القانونية وفق معايير العدالة الدولية؛ "إن تحقيق العدالة في هذه القضايا يمثل خطوة أساسية نحو إنصاف الضحايا وتعزيز الثقة بالقانون، كفتح تحقيقات مستقلة وشفافة، وضمان عدم إفلات أي طرف من العقاب".

وفي ختام حديثها بينت "حلا سيفو"، أن هذه الدعوات لم تعد مجرد مطالب حقوقية، بل تحولت إلى مطلب شعبي واسع يسعى لترسيخ مبدأ العدالة والمساءلة كقاعدة أساسية لأي استقرار مستقبلي.

رداً على منشورات «ملاحظات اللقاء» تصريح من وفد إمرالي

مركز الأخبار ـ أصدر وفد إمرالي لحزب المساواة وديمقراطيّة الشّعوب بياناً بخصوص ما يتمّ تداوله في وسائل الإعلام الرّقميّة وبعض المؤسّسات الصّحفيّة تحت عنوان «ملاحظات اللّقاء». وطالب الجميع بعدم الالتفات إلى هذه المنشورات وعدم الاعتماد عليها، وجاء في البيان المكتوب الصّادر عن وفد إمرالي لحزب المساواة وديمقراطيّة الشّعوب ما يلي: "رأينا من الضّروري إطلاع الرّأي العام على محتويات نُشِرَتْ تحت عنوان «ملاحظات اللّقاء». والّتي تمّ تداولها خلال الأيام الأخيرة في بعض وسائل الإعلام والمؤسّسات الصّحفيّة والمنصات الرّقميّة، وتمّ الادعاء بأنّها تعود للسّيد عبد الله أوجلان".

وتابع البيان: "كما ذكرنا مراراً في السّابق؛ فإنّ بعض النّصوص المتداولة يتمّ فيها، دون الاستناد إلى أيّة وثيقة أصليّة، إضافة بعض الأقوال ونسبها إلى أشخاص أو جهات معينة. وبهذه الطّريقة، يتمّ تحريف آراء السّيد عبد الله أوجلان. وتود التّأكيد أنّ مثل هذه المحاولات تضرّ بأرضية الحوار وإيجاد الحلول، ونؤكد مجدّداً وبشكلٍ واضح؛ باستثناء أيّة وثيقة صادرة عن وفد إمرالي، أو أفراد العائلة، أو المحامين الّذين يلتقون بالسّيد عبد الله أوجلان، يجب عدم الاعتماد على أيّة وثيقة أو ملاحظة أو معلومة لا تستند إلى مصدر موثوق ومؤكد ورسمي، ومن المهم جداً أنْ يكون الرّأي العام يقظاً وحذراً تجاه مثل هذه المحتويات للمضي قدماً في عمليّة الحلّ واستمرار الحوار بشكل بنّاء، ونشدد مرةً أخرى على ضرورة أنْ تتعامل جميع الأطراف مع هذه المسألة بحساسيّة ومسؤوليّة".

حقوقية لبنانية تتضامن مع مقاتلات وحدات حماية المرأة

مركزالأخبار-أعلنت الحقوقية اللبنانية، سوسن شومان، العضوة في مبادرة "نون لحرية القائد أوجلان"، تضامنها مع نضال المقاتلات في وحدات حماية المرأة، مشيدةً بالتضحيات الكبيرة التي قدّمنها في مواجهة الإرهاب والدفاع عن كرامة الإنسان وحرية المجتمعات.

وأكدت؛ إن "وحدات حماية المرأة، أثبتَ من خلال تجربتهن الرائدة، إن الدفاع عن الأرض والحرية، ليس حكراً على جنس دون آخر، بل هو حق ومسؤولية مشتركة، بين النساء والرجال، معتبرةً إن النساء لعبنَ دوراً محورياً في حماية المجتمعات ومواجهة التطرف والانتصار عليه.

وأضافت؛ إن "أي محاولة لإقصاء النساء من هذا الدور، أو إنكار حقهن في المشاركة ضمن المؤسسات الرسمية، تمثل تراجعاً خطيراً عن مبادئ العدالة والمساواة، التي ناضلت شعوب المنطقة من أجل ترسيخها".

وأشارت؛ إلى إن "الاعتراف بدور وحدات حماية المرأة، هو اعتراف بنضال النساء في مواجهة العنف والتطرف، وبحقهن في تقرير مصيرهن بأنفسهن".

ودعت، الحقوقية اللبنانية، سوسن شومان، في ختام حديثها، جميع المنظمات النسوية والحقوقية والأكاديمية، إلى الوقوف إلى جانب هذه القضية العادلة، والعمل على ضمان مشاركة النساء الكاملة والمتساوية في مختلف مؤسسات المجتمع.

مطالبات بإزالة العراقيل أمام وصول المساعدات الإنسانية إلى كوباني

مركز الأخبار ـ طالبت هيئة الشؤون الاجتماعية والكادحين مع مكتب المنظمات الإنسانية في كوباني، الحكومة المؤقتة، بإزالة كل العقبات والعراقيل أمام وصول المساعدات إلى مدينة كوباني وخاصة مساعدات أهالي شمال كردستان العالقة الآن في معبر كلس الحدودي.

وجاء في البيان الذي قرأته عضوة هيئة الشؤون الاجتماعية والكادحين، منار أحمد علي؛ "كما يعلم الجميع، ونتيجة العمليات العسكرية التي شهدتها منطقتنا، بدأت موجة تهجير جماعية باتجاه مدينة كوباني، وذلك ما أدى إلى ارتفاع عدد السكان في المدينة إلى أكثر من ٥٠٠ ألف نسمة، ولم تعد البنية التحتية القائمة قادرة على استيعاب هذا العبء؛ ما أدى إلى حدوث أزمة حادة في الحصول على المأوى والغذاء والمياه النظيفة والرعاية الصحية في ظل الظروف المناخية القاسية، واستجابة للوضع، بادرت عدة منظمات تابعة للأمم المتحدة وكذلك الصليب الأحمر الدولي بإرسال المساعدات إلى المدينة، بالإضافة للمساعدات التي تم تقديمها من جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني في مدينة آمد الكردستانية وكذلك من جنوب كردستان".

وتابع البيان؛ "وفي ١٨ نيسان ٢٠٢٦، تم إرسال المساعدات للمرة الثانية من شمال كردستان لمساعدة أهالي كوباني بعدد ٢٢ شاحنة محملة بالمواد الغذائية والأدوية الطبية والألبسة، عبر بوابة كلس الحدودية، إلا أن الحكومة المؤقتة أوقفت وصول هذه القافلة إلى مدينة كوباني، وتم وضعها في مستودع تابع لإدارة الكوارث والطوارئ AFAD عند المعبر الحدودي".

وطالب البيان؛ "الحكومة المؤقتة بإزالة كل العقبات والعراقيل أمام وصول هذه المساعدات إلى مدينة كوباني وتسليمها الى المؤسسات والمنظمات المعنية الفاعلة على أرض الواقع منذ بداية الأحداث، وعدم تسييس ملف المساعدات الإنسانية، وتقديم العون في هذا الجانب"، ودعا البيان الجهات الدولية الفاعلة، لا سيما الأمم المتحدة، لتقديم المساعدة وتسهيل عمليات إيصال هذه المساعدات إلى كوباني، في ظل الاحتياجات الملحّة للسكان.

وفي ختام بيانها، توجّهت هيئة الشؤون الاجتماعية والكادحين في مدينة كوباني، بالشكر لأهالي شمال كردستان وجميع من أسهموا في جمع هذه المساعدات.

قتيلٌ وعدد من الإصابات في حوادث أمنية متفرقة بدير الزور وحلب

مركز الأخبار ـ تشهد كل يوم عدة مناطق في سوريا، سلسلة حوادث أمنية متفرقة، وفي ٢٤ ساعة الماضية، شهدت دير الزور وحلب حوادث، أسفرت عن مقتل عنصر من وزارة الدفاع في الحكومة المؤقتة، وإصابة خمسة آخرين، إضافة إلى إصابة مدني بجروح خطيرة.

في ريف دير الزور الشرقي، اندلعت اشتباكات بين عناصر من الحكومة المؤقتة، ومجموعة مسلحة في بلدة الدوير، ما أدى إلى إصابة خمسة عناصر على الأقل، وفق مصادر محلية، وفي حادثةٍ أخرى بريف حلب الشمالي، قتل عنصر من وزارة الدفاع السورية، بعد استهدافه بإطلاق نار من مسلحين مجهولين في مدينة الراعي، كما أُصيب شاباً مدني في مدينة حلب، بجروح خطيرة، إثر تعرضه لطعنة أثناء محاولته فض مشاجرة في حي الفردوس.

للضغطِ الاقتصادي على إيران ترامب يدرس حصاراً طويلاً

مركز الأخبار - قالت صحيفة وول ستريت جورنال نقلاً عن مسؤولين أميركيين، إن الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وجّه مساعديه بالاستعداد لاحتمال فرض حصار طويل الأمد على إيران، في إطار تشديد الضغط الاقتصادي على طهران.

وبحسب التقرير، فإن الخطة تقوم على منع حركة الشحن من وإلى الموانئ الإيرانية، ما قد يؤدي إلى خنق صادرات النفط الإيرانية بشكلٍ أكبر، المسؤولون أوضحوا، إن ترامب يُفضّل هذا الخيار على بدائل أخرى مثل التصعيد العسكري المباشر، مع تمسكه بمطلب يقضي بوقف تخصيب اليورانيوم لفترةٍ طويلة، إلى جانب فرض قيود إضافية على البرنامج النووي الإيراني.

وتشير الصحيفة، إلى إن هذه التوجهات تأتي ضمن سياسة ضغط متصاعد، وسط نقاشات داخل الإدارة الأميركية حول أخطر الخيارات المطروحة في التعامل مع الملف الإيراني.

من جانبها، أعلنت الأمم المتحدة، عبر منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، رصد سجل ارتفاع أسعار النفط والسلع الغذائية والطاقة، مع تراجع حركة الشحن في مضيق هرمز، تزامناً مع اضطرابات كبيرة في حركة الشحن عبر مضيق هرمز، ذهاباً وإياباً، وأفادت بيانات حديثة، صادرة عن المنظمة، بانخفاض عبور السفن المرتبطة بالمضيق بنسبة ٩٥,٣٪ منذ ٢٨ شباط. في ظل استمرار التوترات الإقليمية وتقييد حركة الملاحة، كما أظهرت المؤشرات، ارتفاع أسعار السلع الغذائية بنسبة ٦٪، في حين سجلت أسعار النفط الخام في الأسواق الأوروبية زيادة بلغت ٥٣٪ خلال الفترة ذاتها، وسط مخاوف متزايدة من اضطراب الإمدادات العالمية.

وتشير التقارير، إلى أن القيود المفروضة على مضيق هرمز، المر البحري الحيوي، انعكست بشكلٍ مباشر على سلاسل التوريد العالمية، ما دفع العديد من الدول إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتأمين احتياجاتها من الطاقة والمواد الأساسية.

براكو... حين تصبح الحكاية مرآة لأسئلة لا تنتهي

قامشلو/ ملاك علي ـ فيلم "براكو" واحد من الأعمال التي لا تكتفي بسرد حكاية شاب يعيش صراعاً بين البقاء والرحيل، بل يفتح نافذة واسعة على أسئلة أكبر تتعلق بالهوية والانتماء ومعنى أن يجد الإنسان مكانه في عالم متغير، فمن خلال سرد هادئ وتفاصيل دقيقة، يقدّم الفيلم تجربة إنسانية تتجاوز حدود الشاشة، لتصبح أقرب إلى مرآة تعكس قلق الإنسان المعاصر وتردده الدائم بين ما يعرفه وما يجهله.

في كل عام، يتجدد عرض فيلم "براكو"، وكأن الحكاية ترفض أن تبقى حبيسة زمن واحد أو قراءة واحدة. هذا التكرار لا يمنح الفيلم طابعاً تقليدياً، بل يعيد إنتاجه في كل مرة ضمن سياق جديد، حيث تختلف زوايا التلقي باختلاف تجارب الجمهور، ومع كل عرض، تتكشف طبقات إضافية من المعنى. ويظهر الفيلم بوجه مختلف، كعملٍ حي يتفاعل مع الزمن، بهذا الشكل، يتحول "براكو" من فيلم إلى حالة مستمرة من التأويل وإعادة الاكتشاف.

صراع الوجود

تدور أحداث فيلم "براكو" حول شاب يعيش في مدينة اعتاد تفاصيلها الصغيرة، حيث تتشكل الأزقة الضيقة، والوجوه المألوفة، والعلاقات اليومية جزءاً لا يتجزأ من حياته، يقضي أيامه بين العمل واللقاءات العائلية، في نمط يبدو ثابتاً من الخارج، لكنه في داخله يحمل شعوراً متزايداً بالضيق والتساؤل، مع مرور الوقت، يبدأ هذا الشعور بالتحول إلى قلقٍ واضح، خاصةً مع تكرار الحديث عن السفر والهجرة بين أصدقائه ومعارفه، وما يحمله ذلك من وعود بحياة مختلفة.

يجد "براكو" نفسه تدريجياً أمام فكرة الرحيل، ليس كخيارٍ بعيد، بل كاحتمالٍ واقعي يفرض نفسه عليه، تبدأ الفكرة صغيرة، مجرد تساؤل عابر، لكنها سرعان ما تكبر لتصبح محور تفكيره اليومي، في المقابل، تظل حياته الحالية حاضرة بكل تفاصيلها، علاقته بعائلته، أصدقاؤه الذين يشاركونه لحظات بسيطة، والأماكن التي تحمل ذكرياته منذ الطفولة.

تتداخل هذه المشاعر مع ضغوط محيطه، حيث يتلقى آراءً متباينة من الأشخاص القريبين منه، هناك من يشجعه على المغادرة باعتبارها فرصة لا يجب تفويتها، بينما يرى آخرون أن البقاء أكثر أماناً، وأن الرحيل قد يعني خسارة أشياء لا يمكن تعويضها، هذا التباين يزيد من حيرته، ويجعله غير قادر على اتخاذ قرار واضح.

في خضم ذلك، يعيش "براكو" سلسلة من المواقف اليومية التي تعكس هذا الصراع؛ لقاءات عابرة، أحاديث غير مكتملة، ونظرات صامتة، كلها تتحول إلى عناصر تدفعه للتفكير أكثر، حتى التفاصيل الصغيرة، كمروره في الأماكن التي اعتادها، تبدأ باكتساب معنى مختلف، وكأنها تذكّره بما قد يفقده إن قرر الرحيل، ومع اقتراب فرصة حقيقية للسفر، يصبح القرار أكثر إلحاحاً، فيبدأ بمحاولة تخيّل حياته في المكان الجديد، لكنه في الوقت نفسه يجد صعوبة في تصور نفسه بعيداً عن كل ما يعرفه، لتتصاعد حالته النفسية بين الحماس والخوف، والأمل والتردد، دون أن يتمكن من ترجيح كفة على أخرى، ففي علاقاته، يظهر هذا الصراع بشكل أوضح، حيث تتأثر طريقة تواصله مع الآخرين بشكلٍ تدريجي، فيصبح أكثر صمتاً وانسحاباً في بعض الأحيان، وكأنه يراقب كل شيء من مسافة، بينما يتحول في أحيان أخرى إلى شخص أكثر توتراً وانفعالاً، يتفاعل بسرعة مع أبسط المواقف، وكأن داخله مثقل بأسئلة لا يجد طريقها إلى الكلام، ومع مرور الوقت، يبدو وكأن القرار الذي لم يُتخذ بعد بدأ يفرض حضوره على تفاصيل حياته اليومية، فيغيّر من سلوكه ونظرته للأشياء وحتى علاقاته، فيلاحظ الأشخاص من حوله هذا التبدل الواضح.

وأمام هذا التغير الملحوظ، يحاول بعضهم الاقتراب أو تقديم النصيحة له، لكن دون أن يتمكن أي منهم من منحه الإجابة التي يبحث عنها أو دفعه نحو حسم خياره، وتمر الأيام وهو عالق بين خيارين متناقضين، يتنقل بينهما في تفكيره دون أن يستقر، إلى أن يصل تدريجياً إلى لحظة إدراك مختلفة، يفهم فيها أن أي قرار سيتخذه لن يكون كاملاً أو خالياً من الخسارة، وأن عليه أن يتقبل فكرة فقدان شيء مقابل كسب شيء آخر، وهذه القناعة، رغم أنها لا تنهي الصراع داخله، إلا أنها تغيّر شكله، فتجعله أكثر هدوءاً وأقل اندفاعاً، ورما أقرب إلى مواجهة واقعه كما هو.

تنتهي القصة دون أن يُحسم مصير "براكو" بشكلٍ مباشر، حيث يبقى السؤال مفتوحاً حول ما إذا كان سيبقى أو يرحل، لكن ما يتضح هو أن رحلته الحقيقية لم تكن مرتبطة بالمكان فقط، بل بالبحث عن معنى الانتماء، ومحاولة فهم ذاته في عالم يتغير باستمرار.

عروض مهرجان «آمد» الدولي للمسرح تستمر وحضور لافت للمسرح الكردي

روناهي/قامشلو ـ تختتم مدينة "آمد" الكردية فعاليات النسخة الحادية عشر من مهرجان آمد الدولي للمسرح، وذلك ضمن الفترة من الثاني والعشرين من نيسان ولغاية الثاني من أيار المقبل.

المهرجان حمل هذا العام شعار "الحوار من أجل السلام" وكان الافتتاح بمراسم احتفالية ضمت نخبة من الفنانين والمسرحيين والعديد من الضيوف الذين اردوا الأزياء الكردية التقليدية، التي حملت الكثير من معاني الأخوّة والدعوة للسلام، بينما حظي متحف مدينة "قصر جميل باشا"، بشرف الاستضافة.

المهرجان أقيم بالتعاون بين بلدية آمد ومسرحها، والمعهد الدولي للمسرح (IITI)، وبمشاركة تسعة عشر دولة واثنتين وعشرين فرقة مسرحية، أما بشأن المشاركات الكردية فمن المهم الإشارة إلى أن فرقتان مسرحيتان من (روجهلات) و(باشور) كردستان. شاركتا في المهرجان وبثلاث مسرحيات باللغة الكردية، محتواها ورسالتها إن المسرح الكردي موجود تاريخياً وسيبقى وستكون له رسالته الدائمة التي تدعو للسلام والمحبة، كما ستكون هناك ترجمة مرافقة للعروض الأجنبية باللغات الكردية والتركية والإنكليزية، يتضمن المهرجان إلى جانب العروض المسرحية، نشاطات موازية منها إقامة ندوات ومحاضرات وبرامج حوارية متنوعة، وفي إشارةٍ لبعض الأعمال التي قدمت لغاية اليوم السابع يمكن الإشارة إلى؛

في اليوم الثالث من المهرجان عُرضت مسرحيتا "نساء متخلفات - تذكرن الآن" و"البحث عن الربيع" أمام الجمهور، بدأ العرض بمسرحية "نساء متخلّفات - تذكرن الآن" من إخراج أنينا يندريك، والتي لاقت استحساناً كبيراً من الجمهور، إذ تُركز على التضامن الناجم عن تنوع المجتمع ثم عُرضت مسرحية "البحث عن الربيع" من إخراج أيسل يلدرم، وتدور أحداث المسرحية حول المشكلات الاجتماعية ومراحل الانهيار التي تواجهها المرأة، ولا تقتصر على سرد القصة فحسب، بل تُشرك الجمهور في العملية وتُحفزه على التفكير.

وفي اليوم الخامس عُقدت جلسات نقاشية بعنوان "مارسة المسرح في ظروف الحرب" و"المسرح السوداني في منطقة محروقة"، كما عُرضت مسرحية "الرجل في الخارج" من إخراج ألكسندر كوفشون، تتناول المسرحية تأثير الحرب على الإنسانية، وقد لاقت المسرحية، التي قدمها الممثلون من أوكرانيا، إقبالاً كبيراً من الجمهور.

في اليوم السادس كانت هناك ندوة حوارية باللغة التركية، شارك فيه مخرجون وممثلون وعدد كبير من الحضور، بعد النقاش، عُرضت مسرحيات "الليلة التي لا تُنسى"، و"صور في الذاكرة"، و"ربط الجسور" تباعاً.

أما في اليوم السابع من المهرجان فعرضت مسرحية "الفنان"، حيث قدّمت فرقة مسرح فيريلك الدرامي من أرمينيا مسرحية "الفنان"، وعُرضت المسرحية، التي حضرها جمهور غفير، في تمام الساعة السادسة والنصف مساءً في قاعة مسرح مركز آمد الثقافي، والمسرحية من تأليف ألكسندر شيرفان زاده وإخراج آرام نالباندیان، ورافق العرض الذي كان باللغة الأرمنية ترجمة مكتوبة باللغات الكردية والإنكليزية والتركية.

المناطق الشرقية.. من إدارةٍ محليّةٍ إلى فوضى مركزيّة

محمد عيسى

في لحظةٍ مفصليّة من تاريخ الصراع السوريّ، تتحول مناطق الرقة ودير الزور والطبقة إلى مسرحٍ لاختبار نموذج السلطة الجديد، حيثُ يتقاطع الفراغ الأمنيّ مع الأزمات المعيشيّة الخانقة. وتتراكم تداعيات قرارات مركزيّة متسارعة فوق واقعٍ هشٍّ لم يتعافَ بعد من سنواتِ الأزمة، لتُنتج حالةً متصاعدة من الغضب الشعبيّ والقلق المجتمعيّ، وسط تساؤلاتٍ مفتوحةٍ حول قدرة هذا التحول على تحقيق الاستقرار أو دفع المنطقة نحو مزيدٍ من التعقيد.

تحوّلٌ مفصليّ في شكل السلطة

لم يكن مطلع عام ٢٠٢٦ مجرد تاريخ عابر في سجل التحولات السوريّة، بل شكّل نقطةَ انعطافٍ حادّة في مسار السيطرة على مناطق شمال وشرق البلاد. وتحديداً الرقة ودير الزور والطبقة، فمع دخول الحكومة السوريّة المؤقتة إلى هذه المناطق، انتهت مرحلة امتدت لسنوات كانت فيها الإدارة المحليّة ـ بكلّ ما حملته من نواقص وجَرب ـ تشكّل الإطار الحاكم للحياة اليوميّة.

في تلك المرحلة السابقة، لم تكنِ الإدارة مثاليّةً، لكنها اعتمدت على بنيةٍ مجالسيةٍ محليّة، شارك فيها أبناء المنطقة بشكلٍ مباشرٍ سواء عبر المجالس المدنيّة أو الهيئات الخدميّة. عملياتِ «الكر والفر» التي نفذها المرتزقة، واستهدفت مركبات حكوميّة وصهاريج نفط، لم تكن مجرد حوادث معزولة، بل رسائل واضحة بأن الإرهاب لا يزال يمتلك القدرة على التحرك، رغم التحديات الكبيرة. لكن: مع سرعان ما بدأت ملامح هذا التغيّر تظهر على الأرض، مؤسسات محليّة تمّ حلّها أو تهميشها. كوادر إداريّة استُبعدت، وآليات اتخاذ القرار أصبحت أكثر بيروقراطيّة وأقل استجابةً. وفي ظل غياب بدائل فعّالة، وجد السكان أنفسهم أمام سلطة جديدة لا تمتلك بعد أدوات الإدارة الفعليّة، ولا تحظى في الوقت نفسه بالثقة الشعبيّة.

فراغ السلطة وعودة التهديدات القديمة

رغم الخطاب الرسميّ الذي رافق عملية السيطرة، والذي ركّز على «فرض الاستقرار» و«توحيد المؤسسات»، فإنّ الواقع الأمنيّ سرعان ما كشف عن فجوةٍ كبيرةٍ بين الوعود والتطبيق. فبدلاً من الاستقرار، دخلت المنطقة في حالة من الانفلات الأمنيّ المركّب.

في ريفي الرقة ودير الزور، لم تتوقف الاشتباكات المتقطعة، بل تحوّلت إلى نمط يوميّ. قذائف مجهولة المصدر، هجمات بطائرات مسيّرة، وعمليات استهداف للشخصيات. كلها مؤشرات على هشاشة الوضع الأمنيّ، ومع غياب بنية أمنيّة متماسكة قادرة على ضبط المشهد، تحوّلت هذه الأحداث إلى عنصر دائم في حياة السكان.

الأخطر من ذلك، كان عودة نشاط خلايا مرتزقة «داعش» التي استغلت حالة الفراغ الأمنيّ لإعادة ترتيب صفوفها، عمليات «الكر والفر» التي نفذها المرتزقة، واستهدفت مركبات حكوميّة وصهاريج نفط، لم تكن مجرد حوادث معزولة، بل رسائل واضحة بأن الإرهاب لا يزال يمتلك القدرة على التحرك، مستفيداً من الفوضى القائمة.

انسحاب قوات سوريا الديمقراطية من تلك المناطق وانتقال السيطرة إلى الحكومة المؤقتة، تغيّرت قواعد اللعبة بشكلٍ جذريّ، ولم تعدِ القراراتُ تُتخذ محليّاً، بل أصبحت تصدر من مراكز بعيدة، دون مراعاة كافية للخصوصيات الاجتماعيّة والاقتصاديّة لكلّ منطقة. وهذا التحول لم يكن مجرد تغيير إداريّ، بل مسّ جوهر العلاقة بين السلطة والمجتمع، وأعاد إنتاج شعور قديم لدى السكان وهو التهميش.

في بادية دير الزور، تبدو الصورةُ أكثر قتامةً. فقد تحوّلت المنطقة إلى ساحةٍ مفتوحةٍ لصراعاتٍ متعددة الأطراف، حيث تتنافس مجموعات مسلّحة محليّة على السيطرة على آبار النفط، في ظل غياب الرقابة من الحكومة المؤقتة، وهذا الواقع خلق بيئةً خصبةً لانتشار السلاح، وتفاقم النزاعات، وتحوّل الاقتصادُ المحليّ إلى اقتصادٍ قائمٍ على القوة.

ولا يمكن تجاهل خطر الألغام ومخلّفات الحرب، التي لا تزال تحصد أرواح المدنيين بشكلٍ شبه يوميّ. هذه القنابل الصامتة، التي زُرعت خلال سنوات النزاع، أصبحت اليوم أحد أبرز مصادر التهديد، في ظل بطء شديد في عمليات الإزالة، وغياب برامج فعّالة للتوعية.

اقتصادٌ منهار وخدمات غائبة

إذا كان الأمن هو الشرط الأول للاستقرار، فإنّ الاقتصاد والخدمات يشكّلان أساس الحياة اليوميّة، وفي هذا الجانب، تبدو الصورة في الرقة ودير الزور والطبقة أكثر قتامة، الدمار الواسع الذي خلفته سنوات الأزمة، والذي تصل نسبته في بعض أحياء دير الزور إلى نحو ٧٥٪، لم يُقابل حتى الآن بجهود إعادة إعمارٍ حقيقيّة، والأنقاض لا تزال تملأ الشوارع، والبنية التحتيّة مدمرة أو شبه مشلولة، ما يجعل العودة إلى الحياة الطبيعيّة أمراً بالغ الصعوبة.

المياه والكهرباء، وهما أبسط مقومات الحياة، تحوّلا إلى رفاهية في كثير من الأحيان، في الرقة، تسببت الأضرار التي لحقت بمحطات الضخ وشبكات التوزيع في انقطاع متكرر للمياه، بينما تعاني شبكة الكهرباء من أعطال مستمرة، ما يفرض على السكان الاعتماد على حلول بديلة مكلفة وغير مستقرة، أما على الصعيد الاقتصاديّ، فقد أدّت قراراتُ إغلاق «الحراقات» البدائيّة ــ التي كانت تشكل مصدر دخل لآلاف العائلات ــ إلى تفاقم البطالة بشكلٍ كبير، ورغم الخطاء البيئيّة والصحيّة لهذه الحراقات، إلا أنّها كانت تمثل شريان حياة لاقتصادٍ محليّ هشّ، ولم تُقدَّم له بدائل حقيقيّة.

بالتوازي، شهدت أسعار المحروقات والمواد الأساسيّة ارتفاعاً ملحوظاً، ما زاد من الضغط على السكان، ومع غياب فرص العمل، وارتفاع تكاليف المعيشة، باتت شريحة واسعة من المجتمع تعيش على حافة الفقر، أو تعتمد على المساعدات الإنسانيّة التي لم تعد كافية لتلبية الاحتياجات الأساسيّة.

احتجاجات شعبيّة في مواجهة سياسات الحكومة

في ظلّ هذا الواقع المتدهور، لم يكن مفاجئاً أن تخرج الاحتجاجات إلى العلن، في ريف دير الزور، فقد تجمّع عشرات الأهالي أمام مركز «سادكوب» في منطقة المعامل، في وقفة احتجاجيّة عبّرت عن عمق الأزمة الاقتصاديّة.

لم يرفع المحتجون شعاراتٍ سياسيّة معقّدة، بل طالبوا بأبسط الحقوق: فرص عمل، مشاريع تنمويّة، وعدالة في توزيع الثروات، وكان أحد أبرز عوامل الغضب استمرارُ خروج صهاريج النفط من المنطقة، في وقت يعاني فيه السكان من الفقر والبطالة، وهذا التناقض الصارخ بين غنى الأرض وفقر أهلها، شكّل وقوداً أساسيّاً للاحتجاج.

في الرقة، أخذت الاحتجاجات منحى أكثر حدّة، عقب قرار حكوميّ يقضي بإخلاء وهدم نحو أربعة آلاف منزل في الجهة الشماليّة من المدينة، تحت ذريعة «أملاك الدولة» وإعادة التنظيم، بالنسبة للسكان، لم يكن هذا القرار مجرد إجراء إداريّ، بل تهديد مباشر بالتهجير القسريّ، اللافتات التي رفعها المحتجون عبّرت بوضوحٍ عن رفضهم لهذه السياسات، مؤكدين ملكيتهم للأراضي، ومطالبين بتعويضات عادلة أو بدائل سكنيّة، لكن: حتى الآن، لم تظهر مؤشرات على استجابة حكوميّة حقيقية لهذه المطالب، ما يزيد من احتمالات تصاعد التوتر.

هذه الاحتجاجات، وإن بدت محدودة في حجمها، إلا أنّها تحمل دلالات عميقة، فهي تعكس حالة من الاحتقان الشعبيّ، وتكشف عن فجوة متزايدة بين السلطة والمجتمع، قد تتحول في أيّ لحظة إلى موجة أوسع من الغضب.

مجتمعٌ على حافة الانفجار

وراء الأرقام والإحصاءات، هناك واقع إنسانيّ قاسٍ يتكشف يوماً بعد يوم، مأساة الإبادة التي رافقت السيطرة على هذه المناطق، تسببت بتهجير آلاف العائلات، التي وجدت نفسها مجبرة على الفرار في ظروف شتويّة قاسية، دون توفر الحد الأدنى من مقومات الحياة، في مناطق التهجير والنزوح، يعاني السكان من نقص حاد في الغذاء وغياب وسائل التدفئة، وضعف الخدمات الصحيّة، هذه الظروف لا تهدد فقط حياة الأفراد، بل تنذر بكارثة إنسانيّة طويلة الأمد، قد تمتد آثارها لسنوات، لكن: الأزمة لا تقتصر على النزوح والتهجير، حتى أولئك الذين عادوا إلى مناطقهم، يواجهون واقعاً لا يقل قسوة، شعور «الظلم المضاعف» أصبح سائداً بين السكان، الذين يرون أنّهم خسروا مرتين؛ مرة بسبب الحرب، ومرة بسبب السياسات الحالية التي لم تُنصفهم، إلى جانب ذلك، برزت مشكلة خطيرة تتعلق بالفوضى التي أعقبت إخلاء بعض مراكز الاحتجاز، مثل مخيم الهول، حالات الفرار الجماعيّ التي سُجلت، أثارت مخاوف جدية من عودة عناصر متطرفة إلى المجتمع، في ظل غياب آليات فعالة للمتابعة وإعادة التأهيل.

في المحصلة، تبدو مناطق الرقة ودير الزور والطبقة اليوم أمام مفترق طرقٍ حاسم، فبين سلطةٍ مركزيّةٍ لم تستكمل أدواتها بعد، ومجتمعٍ يزداد غضباً وتهميشاً، تتشكل معادلة معقّدة، تحمل في طياتها مخاطر كبيرة.

ما كان يوماً تجربة إدارة محليّة، بكل ما فيها من محاولات لبناء نموذج مختلف، انتهى لصالح نموذج مركزيّ لم ينجح حتى الآن في تحقيق الاستقرار أو تلبية تطلعات السكان، وبين هذين النموذجين، يقف الأهالي ــ كما في كل مرة ــ الخاسر الأكبر.

السؤال الذي يفرض نفسه اليوم ليس فقط عن مستقبل هذه المناطق، بل عن قدرة سوريا ككل على تجاوز هذه المرحلة، وبناء نموذج حكم يحقق التوازن بين المركز والأطراف، بين الأمن والحرية، وبين السلطة والمجتمع، وحتى ذلك الحين، ستبقى الرقة ودير الزور والطبقة مرآة تعكس عمق الأزمة السوريّة، بكلّ تعقيداتها وتناقضاتها.

غياث نعيسة: سياسة تجويع السوريين تُفاقم الأزمات

الدرباسية/ نيرودا كرد ـ أشار المنسق العام للتيار الثوري في سوريا، غياث نعيسة، إلى إن الحكومة المؤقتة في دمشق فشلت في تحقيق تطلعات الشعب السوري، ولفت، إلى إن اعتصام "القانون والكرامة" في 17 نيسان بدمشق، شكّل منعطفاً هاماً في الحراك الشعبي الاحتجاجي لأسبابٍ عدة، وشدد على أن السلطة الحاكمة إن استمرت باتباع سياسة تجويع السوريين، عليها ان تتحمّل عواقب ذلك.

في ظلّ تفاقم الأزمة الاقتصادية، والمعيشية، التي تضرب عمق الحياة اليومية للسوريين، تشهد العاصمة دمشق، وعدد من المدن الأخرى، تصاعداً ملحوظاً في وتيرة الاحتجاجات المطلبية، التي لم تعد تقتصر على أصوات فردية معزولة، بل أخذت طابعاً أكثر اتساعاً وتنظيماً، هذه التحركات، التي نغذّيها عوامل اقتصادية خانقة، كارتفاع الأسعار، وانهيار القدرة الشرائية، إلى جانب أبعاد اجتماعية متراكمة، تعكس حالة احتقان متنامية، وتطرح تساؤلات جدية، حول ما إذا كان المزاج الشعبي يشهد تحوّلاً نوعياً باتجاه التعبير العلني عن السخط.

ويبرز في هذه الاحتجاجات تنوّعاً لافتاً في تركيبة المشاركين، من أصحاب البسطات، وسائقي سيارات الأجرة، إلى موظفين، يواجهون تدهوراً غير مسبوق في أوضاعهم المعيشية، ما يمنح هذه التحركات بُعداً اجتماعياً أوسع، ويعكس تقاطع معاناة فئات متعددة تحت ضغط الأزمة، هذا التنوع يفتح الباب أمام احتمالات تشكّل قاعدة أوسع لحراك اجتماعي قد يتجاوز مطالبه الفئوية الضيقة.

في المقابل، يثير تعاطي السلطات مع هذه الاحتجاجات، جملة من التساؤلات حول جدية الاستجابة للمطالب المطروحة، وما إذا كانت هناك نية لإجراء تغييرات ملموسة في السياسات الاقتصادية، أم أن المقاربة ستبقى ضمن إطار الاحتواء المؤقت، ومع استمرار التدهور الاقتصادي وغياب الحلول الجذرية، تتزايد التكهنات بشأن مستقبل هذه التحركات، وما إذا كانت ستبقى في إطارها المعيشي، أم ستتطور تدريجياً نحو أشكال أكثر تنظيماً تحمل أبعاداً سياسية أوسع.

الاحتجاجات دوافعها اقتصادية واجتماعية

في السياق التقت صحيفتنا مع المنسق العام للتيار الثوري في سوريا، "غياث نعيسة"، فقال: "شهدت الاحتجاجات الشعبية على سياسات السلطة الاقتصادية والاجتماعية، نهوضاً جديداً وواسعاً، رافضةً الواقع المزري الذي يعيشه السوريون، بعد فترة من التراجع إثر المجازر التي ارتُكبت في الساحل والسويداء وحلب."

وأضاف: إن «غالبية السوريين، اكتشفوا أن مستوى معيشتهم تدهور كثيراً عمّا كان عليه سابقاً، وإن وعود السلطة بتحسين أحوالهم، لم تكن سوى وعوداً كاذبةً، وهناك خوف ملحوظ في مزاج الأهالي، التي تخلصت من الأوهام الكاذبة التي عملت السلطة على ترويجها، فمن أكذوبة «ارفع رأسك فوق، أنت سوري حر»، اكتشيف السوري أنه مكبّل ويزداد قهراً وفقراً».

وحول ما جرى، يوم ١٧ نيسان وخروج الأهالي في اعتصام «القانون والكرامة» قال:«١٧ نيسان بدمشق، شكّل منعطفاً هاماً في الحراك الشعبي الاحتجاجي، وذلك، لأنها شملت فئات اجتماعية، ونخب سياسية متعددة، شارك فيها الرجال والنساء والأهالي عامة».

وأردف: «اعتصام دمشق، نعتبره هاماً لأنه الحدث الأول الذي شملت شعاراته مطالب عامة، ذو طابع ديمقراطية، واجتماعية، (بدنا نعيش بكرامة)، وكذلك وطنية (سوريا ليست للبيع)، ولا سيما شعار «خبز، حرية، عدالة اجتماعية»، هناك ثمة نضج وتراكم نوعي لنشاط الأهالي الاحتجاجي، على صعيد المطالب والشعارات، وكذلك على صعيد التنظيم، ما يرجّح توسع هذه الاحتجاجات وتطوير تنظيمها على الصعيد الوطني في المراحل المقبلة».

تعاطي السلطات مع الاحتجاجات

وحيال تعامل الحكومة المؤقتة مع الاحتجاج تحدث بقوله: «لقد وصل حال السلطة الحاكمة، التي تم تسليمها الحكم، إلى حائط مسدود، فقد فشلت في توفير الاستثمارات، وتحسين حياة الأهالي، رغم رفع العقوبات عن سوريا، وفشلت، بل رفضت، في بناء حكومة انتقالية شاملة تعبّر عن كل تطلعات السوريين، كما أنها تساهلت مع التدخّل الإسرائيلي والتركي، في الأراضي السورية، أمام هذا العجز الكلي، فإن أي عنف جديد منها تجاه الاحتجاجات السلمية سيعرضها إلى مزيدٍ من العزلة والنقد على الصعيد العالمي، ومزيد من رفض السوريين لها».

وأضاف: «السلطات في دمشق، تحاول تقديم صورة محسّنة لها من خلال تعاملها الأقل عنفاً مع الاحتجاجات السلمية، ولكننا نرى أن الحكومة المؤقتة، بطبيعتها الطبقية والأيديولوجية، تشكّل نقيضاً لأي سياسات اجتماعية واقتصادية، تهدف إلى تحسين حياة السوريين، وإيصالهم لبر الأمان، وعلى العكس من ذلك، فإن نُخبها تعمل على احتكار الثروة لصالحها بشكلٍ خاص، ما يولّد نزاعاتٍ بينها وبين أطراف البرجوازية السورية الأخرى، فالسلطة تعمل على بناء نفسها كطبقةٍ حاكمة ومالكة، وما دون ذلك صراعات كبرى».

واختتم، المنسق العام للتيار الثوري في سوريا غياث نعيسة، حديثه بالقول: "تنمو الاحتجاجات الشعبية وتتسع سريعاً، كما يزداد نشاط التجمعات السياسية، إن التقاء كل منهما ضمن إطار وتنسيق موحّد سيشكّل مخرجاً مشرقاً لبلادنا، وهذا يتطلب تنسيقاً أكبر بين القوى السياسية الديمقراطية واليسارية، وتوحيد النضالات الشعبية والانغراس فيها، نحن بحاجة إلى جبهة متحدة سياسية وشعبية من أجل الخبز والحرية والعدالة الاجتماعية، ووطن حر سيد ومستقل، وسوريا جمهورية ديمقراطية لامركزية».

كتّاب وباحثون: تقاطع عوامل عدة تجعل عودة داعش أكثر خطورة

بعد انهيار النظام السوري السابق في كانون الأول ٢٠٢٤، لم يكن داعش غائباً عن المشهد، بل كان يراقب بعين الصيّاد الذي يعرف أنّ فرصته تقترب، فداعش الذي أعلن عن هزيمته العسكريّة في سوريا والعراق، لم يعترف بالهزيمة، وما يزال يراوده حلم الخلافة، من خلال نشر ثقافة التطرف، وعودة الهجمات.

منذ مطلع ٢٠٢٥، لاحظ المراقبون ارتفاعاً ملحوظاً في وتيرة البيانات الصّادرة عن مرتزقة داعش، وهو مؤشّر لا ينبغي التّهوين من دلالته، فداعش حين يُكثّف إصداراته الإعلاميّة في مرحلة بعينها، فإنّه لا يُمارس الدّعاية لذاتها، بل يُرسل رسائل متعدّدة الاتّجاهات تؤكّد لمنتسبيه المشتّتين، أنّها لا تزال قائمة، وإنّ العودة ممكنة، وأيضاً يرسل رسالةً إلى المجنّدين الجدد، تُوحي بأنّ المشروع لم يَمُت، وأخرى إلى الخصوم تُفيد بأنّه أبعد ما يكون عن الهزيمة النّهائيّة، ومن ثمّ فإنّ هذا الإيقاع الإعلامي المتصاعد، يسبق عادةً موجات الهجمات، وتاريخ المرتزقة يُثبت هذه العلاقة السّببيّة بين ارتفاع الخطاب الإعلامي، والتّصعيد الميداني بعد ذلك.

وفي الآونة الأخيرة نشطت خلايا داعش، بصورةٍ أكثر كثافةٍ في بادية الشّام، ذلك الشّريط الصّحراوي الشّاسع الممتد بين سوريا والعراق، الذي يُمثّل بيئة استراتيجيّة للقيام بالهجمات المباغتة، وهذه المنطقة شاسعة، يصعب مراقبتها جوياً بشكلٍ مستمر، فضلاً عن خلوّها من أيّ وجودٍ أمني حقيقي، في ظلّ انشغال الحكومة السوريّة المؤقتة، بالسلطة وكيفية السيطرة عليها، والأهمّ من ذلك إنّ سكان تلك المناطق من القبائل والمجتمعات المهمّشة، يعانون من غياب الخدمات، ومن شعورٍ تاريخي بالتّجاهل، وهو الوقود الاجتماعيّ الذي يُتقن داعش إشعاله وتحويله إلى حاضنةٍ أو على الأقلّ إلى صمتٍ متواطئ.

إنّ ما يُعقّد المشهد أكثر، هو أنّ الجهة المسؤولة اليوم عن ملفّ الأمن السّوري، الّتي تُمثّل في حدّ ذاتها حالةً من الغموض الاستراتيجي، والمتمثّلة في رئاسة الحكومة المؤقتة، أحمد الشّرع، الذي يقود المرحلة الانتقاليّة، جاء من خلفيّةٍ متطرفة، لا يمكن تجاهلها وحين يُحلّل موقفه من ملف داعش، فهو يُدرك من الدّاخل كيف يعمل هذا النّوع من المجموعات، إلّا أنّ خلفيّته ذاتها تجعل الشّركاء الدّوليّين، يتعاملون معه بقدر من التحفّظ حين يتعلق الأمر بتبادل المعلومات الاستخباراتيّة، أو بناء شراكات أمنية وثيقة، وهو ما يُضيّق هامش في مواجهة مجموعة مرتزقة يحتاج الردّ عليه إلى منظومة تعاون إقليمي ودولي متكاملة.

فراس يونس

الشّرع أعلن صراحةً رفضه لأي وجود لداعش على الأراضي السّورية، وأكّد إنّ حكومته ستتعامل مع داعش بحزم، إلّا أنّ الإعلان السّياسي شيء، والقدرة الميدانيّة شيء آخر، فالمؤسّسة العسكريّة السّورية الجديدة لا تزال في طور التّشكّل، وهي مزيج من مجموعات مختلفة المرجعيات والولاءات، تعمل على إعادة هيكلة نفسها، في وقتٍ تتطلّب فيه التّهديدات الأمنيّة الجاهزيّة الفوريّة، وهذه الهوّة بين الإرادة والقدرة هي ذاتها الّتي يستثمرها داعش بمنهجيّةٍ باردة.

استغلال داعش الفراغ الأمني

في الصدد، أكّد الكاتب الصّحفي "فراس يونس" لوكالة فرات للأنباء: إنّ "ما يجعل اللحظة الرّاهنة بالغة الخطورة فيما يخصّ عودة داعش، هو تقاطع عوامل عدّة لم تجتمع من قبل بهذه الصورة، وتتمثّل في الفراغ الأمني في مناطق شاسعة، ومؤسّسات دولة لا تزال في طور البناء، وانشغال دولي بملفّاتٍ موازية كأوكرانيا وغزّة والحرب على إيران، يُقلّص الاهتمام بالبيئة الحاضنة السُّوريّة".

وأوضح: "إنّ مرتزقة داعش، استخلصوا دروساً عمليّة من هزيمتهم السّابقة، وباتوا أكثر حذراً في إدارة تمدّدهم، مُفضّلين بناء الشّبكات بصمت على إعلان الكيانات الجغرافيّة الّتي سهّلت ضربهم وهزمتهم في الأوقات السابقة".

وفي السياق، قال الباحث في شؤون الجماعات الإسلاميّة أحمد بان: إنّ «داعش لن يعود بالمعنى الاستعراضي الّذي عُرف به في ذروة هجماته في ٢٠١٤، لكنّه يتمركز بأسلوبٍ أكثر نضجاً وأقلّ ضجيجاً».

واختتم، أحمد بان: «سوريا اليوم ستجد نفسها في مواجهة مجموعات لا تقاتل الدّول القوية، بل ستحاول مهاجمة الدول التي خرجت للتو من الحروب والصراعات، ولا زالت الأمور فيها معقدة، وهذا التّوقيت هو ما يجعل التّهديد أخطر ما تُشير إليه أعداد الخلايا وحجم البيانات، وخاصةً في سوريا».

أزمة الأحزاب السورية.. حين تصبح الواقعية ذريعة للتخلي عن الديمقراطية

جمال درويش

يُعدّ العمل السياسي التنظيمي في سوريا اليوم مسألة معقّدة ومركّبة لعدة أسباب، أولها الفشل البنيوي للأحزاب التقليدية واليسارية التي سادت في سوريا والمنطقة، وهو فشل ارتبط بطبيعة تشكّلها، إضافة إلى عجزها عن تجديد أدواتها فكرياً وتنظيمياً، وابتعادها عن ملامسة احتياجات الشارع، فضلاً عن ارتباطاتها بالسلطة. كما كان حال أحزاب الجبهة الوطنية سابقاً، وعلى الرغم من سقوط النظام، بقيت معظم الأحزاب التي كانت قائمة قبله غائبة عن الحياة السياسية.

وهذا له أسبابه: منها عزوف واضح لدى كثير من السوريين عن الانتماء إلى أي حزب جديد، خوفاً من تكرار الاستبداد، إذ تسود لدى شريحة واسعة قناعة بأن هذه الأحزاب هي أحزاب سلطة، وأن أي سلطة في سوريا يصنعها العامل الخارجي. ما يجعل الأحزاب مجرد واجهات لا تمثل إرادة الناس، لو عدنا إلى تشكل الأحزاب اليسارية بعد الاستقلال بوصفها حاملة لمصالح الناس وهمومها وربط مسألة الاستقلال بإعادة توزيع السلطة، نرى أن هذا الدور سرعان ما تآكل مع صعود الدولة الشمولية الاستبدادية في الستينات من القرن الماضي، حيث تحوّلت السياسة من حقل تنافس اجتماعي إلى حقل مدار أمنياً.

ومع انهيار الكتلة الاشتراكية، دخلت الأحزاب اليسارية السورية في أزمة معرفية مزدوجة: فقد فقدت المرجعيات النظرية من جهة، والعجز عن إنتاج معرفة سياسية وفكرية بديله من جهة أخرى، فبدلاً من أن يقود ذلك إلى مراجعات نقدية عميقة استمرت معظم الأحزاب اليسارية في إعادة إنتاج الخطاب الأيديولوجي غير المنسجم مع التحولات الاجتماعية والسياسية، في الوقت الذي أجرى فيه اليسار العالمي مراجعات نقديه جذريه طالت مفاهيم الدولة الديمقراطية وحقوق الإنسان، بقي اليسار السوري أسير الأيديولوجيا المتقادمة المستمدة من التجربة السوفيتية.

إن احتجاجات عام ٢٠١١ كشفت عمق أزمة القوى اليسارية في سوريا؛ وكان الأجدر أن تعيد تعريف نفسها بوصفها قوى ديمقراطية تربط الحرية بالعدالة الاجتماعية. تموضعت في المنطقة الرمادية، وتبنّت خطاب الخوف على الدولة التي اغتصبتها السلطة، فعلى سبيل المثال، جرى توصيف الحراك الشعبي على أنه حرب أهلية، وحُمّلت البنى الاجتماعية مسؤولية العنف، وتحولت معركة التحرر إلى خطاب الاستقرار.

ومع سقوط النظام الأسدي وتصدّع السلطة، لم ينتج هذا التحول أي تموضع ديمقراطي لدى بعض التيارات اليسارية، بل دفعها إلى البحث عن بدائل جديدة للسلطة، تمثلت في الاصطفاف مع شيوخ الطوائف ومرجعيات عشائرية ما قبل وطنية، تحت ذرائع الواقعية السياسية وأحمالية السلم الأهلي، وقد كشف ذلك عن خلل عميق في فهم الدولة والمواطنة، وتعليق للقيم اليسارية عند غياب السلطة المركزية التي اعتادت الأحزاب اليسارية الاحتماء بها، لذلك، أرى أن أي أفق لتشكيل إطار سياسي مشروط بانتقالها من الأيديولوجيا بوصفها عقيدة إلى السياسة بوصفها ممارسة تاريخية تقوم على بناء المؤسسات وحماية الحقوق وسيادة القانون، ومن دون ذلك ستبقى القوى اليسارية أسيرة أزمتها التاريخية، عاجزة عن استعادة موقعها في المجتمع، وخارج الزمن السياسي الذي يفترض أن تكون فاعلة فيه لا شاهدة على فشله.

الصراع على مالي.. حروب الوكلاء

عبد الرحمن ربوع

لم تعد حربًا باردة. بل حرباً مستعرةً مباشرةً بين روسيا من جهة، والولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين من جهةٍ أخرى، والساحة لم تعد لأوروبا الشرقية أو البلقان أو آسيا الوسطى فقط؛ بل امتدت إلى أفريقيا لتشمل مالي وبوركينا فاسو والنيجر غربًا. ومدغشقر شرقًا. مرورًا بليبيا والسودان، مع ترجيحات بانخراط دول أخرى في هذا الصراع مع محاولة روسيا الدؤوبة للوصول إلى تحالفاتٍ استراتيجية مع غينيا وتوغو وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية وانتزاعها من أحضان الغرب.

لا يمكن إغفال الجذور

ثمة خمسة قرون من الصراع على الأقل، منذ عهد بطرس الأكبر (١٦٨٢ ـ ١٧٢٥) الذي صاغ أول حلم روسي لبناء إمبراطورية على غرار الإمبراطوريتين الرومانية والإغريقية. لكن حالت آلاف الإمارات الأوروبية الإقطاعية بينه وبين ذلك الحلم. ليظلّ الأوروبيون حتى اليوم حجر عثرة في وجه أي تمدد أو تفوّق روسي، فيما تُبادلهم روسيا الاستراتيجية نفسها فتُنغّص عليهم تفوقهم العسكري بتقدم موازي مغلق، كما تُنغّص عليهم استعمارهم لأفريقيا وآسيا بدعم حركات التحرر والانقلابات، مثلما حدث في الحرب الكورية وحرب فيتنام والثورة الكوبية، فضلاً عن حروب التحرير العربية من الاستعمار الغربي في خمسينيات وستينيات القرن الماضي.

الحليف المنقذ

وتنرك قراءة أحداث التاريخ لنقرأ أحداث اليوم، اليوم نشهد اضطرابات خطيرة في بعض الدول الأفريقية التي كانت متماهية في علاقات استراتيجية مع الأوروبيين والأمريكيين. والتي نجحت روسيا في اختراقها ودعم انقلابات عسكرية فيها لتتغير بوصلة العلاقات من الغرب إلى الشرق، وينم طرد وتفكيك القواعد العسكرية الأوروبية والأمريكية وبحل محلها نفوذ روسي. ولتنقطع سلاسل توريد النفط والمعادن النفيسة والثروات الطبيعية التي كانت تعتاش عليها أو تنقوى بها بعض الاقتصادات الغربية.

اختراقات روسيّة

بطبيعة الحال: فإن الدول الأوروبية والولايات المتحدة التي خسرت نفوذها في بعض الدول الأفريقية لصالح روسيا لم تسكت ولم تستسلم للواقع الجديد أو تتعايش معه: بل تكثف مساعيها لاستعادة مواقعها ومواردها. وهذا ما شرعت به مؤخرًا في مالي عبر مجموعات مسلحة من مقاتلي JNIM «جماعة نصرة الإسلام والمسلمين» التابعة لـ«تنظيم القاعدة». حيث تم شن أكبر وأخطر هجوم من نوعه خلال عشر سنوات في أفريقيا لتندلع مواجهات عنيفة في قلب العاصمة المالية. باماكو. بين الجيش المالي ومقاتلي التنظيم قتل فيها وزير الدفاع. الجنرال ساديو كامارا. فيما لاذ الرئيس أسيمي غويتا بالاختباء في إحدى القواعد العسكرية جنوب العاصمة. معسكر كاتي أو قاعدة سامانكو. تحت حماية مباشرة من عملاء شركة «سادات» الأمنية التركية، وبالتوازي أعلن «فيلق أفريقيا» الموالي لحكومة الرئيس المؤقت أسيمي غويتا والتابع لسيطرة الكرملين الانسحاب من بلدة «كيدال» في شمال مالي بعد اشتباكات عنيفة مع «جبهة تحرير أزواد»، وهي حركة انفصالية مدعومة من دول إقليمية ومتعاونة مع تنظيم القاعدة في غرب أفريقيا، أي أن العملية تمت بالتزامن والتنسيق بهدف إسقاط نظام غويتا. وتمكين إياد أغ غالي الملقب بـ«أبو الفضل» ورفاقه من السيطرة على البلاد وطرد الروس منها ريثما ينظر الأمريكان والأوروبيون في شأنه لاحقًا. فيتخلصوا منه. أو يمنحوه إمارة تلبي لهم كل طلباتهم وتنفذ كل اشتراطاتهم.

جولة أولى تعقبها جولات

رغم فشل الهجوم الذي شنه مسلحو "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين" في السيطرة على العاصمة أو في النيل من الرئيس المؤقت غويتا؛ إلا أن الضربة كانت قوية وخلّفت عشرات القتلى والمصابين من الجانبين ومن المدنيين. وهي مجرد جولة أولى. ولن تكون الأخيرة. وستكثف هذه المجموعات المسلحة حضورها وعملياتها في مالي وغيرها من الدول الأفريقية طالما استمر الدعم الأوروبي والأمريكي والإقليمي لها بغرض تقويض الحكومات الجديدة الموالية لروسيا وإعادة الحكومات الموالية لواشنطن. أو إنشاء حكومات جديدة موالية وتابعة للغرب.

وبطبيعة الحال لا يمكن للدول الغربية. وعلى رأسها الولايات المتحدة. التدخل حاليًا أو مستقبلاً ضد الحكومة الجديدة الموالية لروسيا في مالي إلا عبر دعم مجموعات محلية كتنظيم القاعدة. فواشنطن لا تجد بدًا من هذا الخيار لأن المناخ العام في مالي ودول الجوار معادٍ للغرب بسبب سياساته واستراتيجياته التي دعمت وتدعم أنظمة فاسدة أفقرت هذه الدول وحولتها إلى مناجم لاستخلاص الثروة. وحولت شعوبها لعبيدٍ وعمال بالسخرة.

في المقابل كانت التنظيمات المتطرفة والمسلحة خيارًا سهلاً ومتاحًا. وعونًا ومساعدًا للأمريكان في صراعهم مع الروس في ظل الجُبن البيّن عن المواجهة المباشرة مع موسكو سواء من الأمريكان أنفسهم أو من حلفائهم الأوروبيين. أو حتى من حلفائهم الإقليميين الذي يعمدون إلى مسك العصا من المنتصف خوفًا على أنظمتهم من السقوط في بئر الموالاة غير المحسوبة لهذا الطرف أو ذاك. لذلك يتبقى الخيار الوحيد المتاح هو التنظيمات المتطرفة الجاهزة لخوض الحروب حتى النهاية طالما وجدت من يمولها ويدخر أسلحتها.

أمطار وفيرة وتوسع في المساحات المزروعة بمقاطعة الجزيرة تبشر بموسم زراعي واعد

روناهي/ قامشلو ـ موسمٌ زراعي واعد هذا العام وآمال بإنتاجٍ وفير، كما أكدت الرئيسة المشتركة لهيئة الاقتصاد والزراعة في مقاطعة الجزيرة "بتميّز الموسم الحالي بظروفٍ مناخية ملائمة ساهمت في زيادة المساحات المروية والبعلية".

شهد الموسم الزراعي الحالي تحسناً ملحوظاً مقارنةً بالمواسم السابقة التي تضررت بسبب الجفاف ونقص الأمطار، وقد أسهمت الظروف الجوية المواتية، ولا سيما هطول كميات جيدة من الأمطار، في تعزيز الإنتاج الزراعي وتحسين الواقع المائي والزراعي في جميع مناطق مقاطعة الجزيرة.

هطولات مطرية وفيرة

وعن الوضع الزراعي لموسم ٢٠٢٦ في مقاطعة الجزيرة، تحدثت لصحيفتنا «روناهي» الرئيسة المشتركة لهيئة الاقتصاد والزراعة في مقاطعة الجزيرة «صابرين عبد الله» والتي أشارت إلى أن الموسم الحالي تميّز بظروف مناخية ملائمة انعكست إيجاباً على الواقع الزراعي، حيث ساهمت الأمطار الوفيرة في تحسين خصوبة التربة وتعزيز المواد المائية، إضافةً إلى دعم الثروة الحيوانية من خلال توفير مصادر مياه كافية.

ورغم هذه المؤشرات الإيجابية، أكدت بتعرض بعض المناطق، لا سيما الدرباسية وزركان، لعواصف مطرية مصحوبة بالبرد، ما أدى إلى أضرار جزئية طالت بعض المحاصيل، خصوصاً النباتات الطبية والعطرية مثل الكمون والكزبرة.

توسّع في المساحات الزراعية

سجّل القطاع الزراعي نمواً في المساحات المزروعة، حيث تجاوز عدد الرخص الزراعية ٢٣ ألف رخصة، فيما بلغت المساحات المروية نحو ٢ مليون و٧٧ ألف دونم، والمساحات البعلية أكثر من ٣ ملايين و٢٥٠ ألف دونم، ما يعكس الجهود المبذولة لتنظيم العمل الزراعي ودعم المزارعين، فيما تطرقت إلى إن هذا التوسع في زيادة المساحات المزروعة يعكس الجهود المستمرة لدعم المزارعين وتنظيم النشاط الزراعي في المقاطعة.

توفير مستلزمات الإنتاج

وفي إطار دعم العملية الزراعية خلال الموسم الحالي، بينت صابرين بأنه تم توفير مستلزمات الإنتاج الأساسية، والتي تشمل: توزيع البذار بكافة الأصناف لضمان تنوع الإنتاج الزراعي، وتوزيع أكثر من ٢٦ مليون لتر من المازوت على شكل دفعتين لدعم عمليات الري والمعدات الزراعية.

واختتمت الرئيسة المشتركة لهيئة الاقتصاد والزراعة في مقاطعة الجزيرة "صابرين عبد الله" حديثها بأنه يعدُّ الموسم الحالي من أفضل المواسم في السنوات الأخيرة من حيث الهطولات المطرية وتحسن الوضع الزراعي العام وأكدت "قد أسهم الدعم في توفير المستلزمات الزراعية والرخص، مما عزز الإنتاجية وزاد من المساحات الزراعية المروية والبعلية، ومع ذلك، يجب متابعة المناطق المتأثرة بالعواصف البردية لضمان حماية المحاصيل الهشة".

إجراءات ميدانية ووقائية

وتواصل مديرية الزراعة تنفيذ جولات ميدانية لمتابعة واقع المحاصيل، ولا سيما محصول القمح، بهدف الكشف المبكر عن الإصابات المرضية أو الحشرية. وأظهرت هذه الجولات استقراراً جيداً في الحالة الصحية للمحاصيل، مع التأكيد على ضرورة الاستمرار في المراقبة الدورية.

كما تنفذ فرق وقاية النبات حملات رش للمبيدات العشبية على جوانب الطرقات ومحيط الأراضي الزراعية، للحد من مخاطر الحرائق مع اقتراب موسم الحصاد. وقد أُنجز أكثر من ٨٠٪ من أعمال الرش ضمن خطة تغطي مختلف مناطق المقاطعة، باستخدام نحو ٣٢٦٠ لتراً من المبيدات لرش ما يقارب ٦٠٠٠ كيلومتر من الطرق، وتأتي هذه الإجراءات ضمن خطة متكاملة لتعزيز جاهزية القطاع الزراعي، وحماية المحاصيل الاستراتيجية، وتقليل الخسائر المحتملة، بما يسهم في دعم المزارعين وتحقيق إنتاج زراعي مستقر وآمن خلال الموسم الحالي.

أما بصدد تحضيرات الموسم الزراعي ٢٠٢٦، فقد التقى محافظ الحسكة «نور الدين أحمد» في الأسبوع المنصرم بمدير مديرية الزراعة وهيئة الزراعة والاقتصاد في الإدارة الذاتية ومسؤولي لجنة الدمج ونافش المجتمعون سبل وآليات دمج القطاع الزراعي إلى جانب تنسيق الجهود والاستعدادات اللازمة لاستقبال الموسم الزراعي والوقوف على احتياجات الفلاحين والمزارعين، حيث أكد المهندس «نور الدين أحمد» في اجتماعه على ضرورة تقديم الدعم الكافي للمزارعين والفلاحين بما يخدم احتياجاتهم ويسهم في إنجاح الموسم الزراعي.

والجدير ذكره بأنه في العام الماضي موسم ٢٠٢٥ ـ ٢٠٢٤، لجنة الصوامع والمطاحن التابعة لمجلس الاقتصاد والزراعة في مقاطعة الجزيرة، جهّزت ثمانية مراكز في مدن المقاطعة لاستلام محصول القمح، وذلك باستخدام طريقة «الدوكما».

وكما حددت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا تسعيرة شراء القمح لموسم عام ٢٠٢٥ بـ ٤٢ سنتاً للكيلو الواحد.

رسوم تراخيص البناء في الرقة تشلُّ الإعمار

مركز الأخبار ـ «البيوت في الرقة للتأمل والحسرة» تعيش مدينة الرقة موجة انتقادات حادة بعد الكشف عن رسوم مرتفعة لتراخيص البناء السكني والتجاري، وسط تحذيرات من تأثيرها المباشر على التدهور العمراني وتوسع العشوائيات.

تشهد مدينة الرقة تحوّلاً حاداً في سياسات البناء عقب قرار الحكومة السورية المؤقتة فرض رسوم جديدة على تراخيص البناء، وهو قرار أثار سريعاً موجة استياءٍ واسعة بين السكان والمهنيين. فالخطوة التي قدّمت بوصفها محاولة لتنظيم قطاع الإعمار، بدت في نظر الكثيرين عائقاً مباشراً أمام أي نشاط عمراني نظامي. في مدينة لم تستكمل بعد تعافيها من آثار الحرب.

قفزة هائلة في رسوم التراخيص

في خطوةٍ غير مسبوقة، ارتفعت رسوم تراخيص البناء السكني في مدينة الرقة لتصل إلى نحو ٢٤ ألف دولار أمريكي، بينما وصلت رسوم الرخص التجارية لمساحات متوسطة إلى حوالي ١٧ ألف دولار، مقارنةً بما كانت عليه الرسوم سابقاً في ظل الإدارة الذاتية، حيث كانت تراخيص البناء لا تتجاوز بضع مئات من الدولارات. يُعتبر هذا التغيير صدمةً كبيرة للمواطنين. ويُظهر التقدير أن الزيادة في الرسوم تجاوزت ١٣٤ ضعفاً في بعض الحالات، العديد من السكان في الرقة يشيرون إلى أن القرار لم يكن في وقته المناسب، خاصةً في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعانون منها.

تحذيرات من ركود قطاع البناء

المهندسون المحليون حذروا من أن هذه الزيادة في رسوم التراخيص قد تؤدي إلى ركودٍ في سوق البناء. وقال أحد المهندسين المدنيين: «إذا استمرت هذه الرسوم، سيتوقف البناء النظامي في المدينة، وسيؤدي ذلك إلى ارتفاع حاد في أسعار الشقق السكنية، ما سيعقد الوضع السكني». وفي ظل هذه الأزمة، قد يصبح البناء العشوائي هو الحل الوحيد المتاح للمواطنين، ما يهدد بظهور مناطق غير منظمة.

واحدة من أبرز المخاوف التي يطرحها المهندسون والمختصون هي عودة البناء العشوائي إلى المدينة، العديد من الأحياء في الرقة شهدت في السنوات الماضية تحسناً في البنية التحتية والنظام العمراني. لكن مع هذه الزيادة الكبيرة في الرسوم، قد يجد المواطنون أنفسهم مضطرين إلى بناء منازلهم دون تراخيص، ما سيؤدي إلى انتشار العشوائيات بشكلٍ أوسع وبهدد الاستقرار العمراني للمدينة.

حتى الآن، لم تُقدّم الجهات المعنية ضمن الحكومة المؤقتة أي توضيح رسمي حول الأسباب التي أدت إلى هذه الزيادة الكبيرة في الرسوم، بعض التحليلات تشير إلى أن القرار يأتي في إطار تنظيم قطاع البناء وزيادة الإيرادات المحلية، وهو ما لا يقتنع به الكثير من الأهالي، الذين يرون أن هذا القرار يعكس عجزاً حكومياً في تقدير الوضع المعيشي للسكان.

تفاقم الأزمات

من جانبٍ آخر، يعكس غياب التوضيحات الرسمية حول القرار شعوراً بالامبالاة من قبل الحكومة تجاه مشاكل السكان، ورغم إن الهدف المعلن هو تنظيم السوق العقاري وتحفيز الإعمار، إلا إن العديد من المواطنين يرون بأن هذا القرار يعمّق الأزمات الاقتصادية، في ظل غياب الدعم الخارجي، وخشن الوضع الاقتصادي ببطء، يشعر الناس بأنهم يُعاقبون بدل أن يتم دعمهم في إعادة بناء حياتهم،

على الأرض، بدأ الأهالي في التفاعل مع القرار بطرقٍ مختلفة، خرجت احتجاجات وتجمعات للمطالبة بتخفيض الرسوم، في وقت يعاني فيه الكثيرون من غياب فرص العمل والرواتب الثابتة. وحذر بعض الناشطين المحليين من أن استمرار هذه السياسات قد يؤدي إلى انفجار الأوضاع في المدينة، خاصةً إذا استمرت الأزمات الاقتصادية في التصاعد.

سنرجع إلى الخيام

كما كتب أحد الناشطين على وسائل التواصل الافتراضي: «المضحك والمبكي في قرارات الحكومة في الرقة بعد قرار رفع أسعار تراخيص البناء؛ بدل أن ندعم الأهالي في البناء وإزالة الضرائب والجمارك في مدينة منهارة اقتصادياً ومواطن مفلس لا يوجد لديه وارد مادي للعيش تقوم بعقابه في قرارات من المريخ. البيوت في الرقة للتأمل والحسرة».

وأضاف: «الوضع اقتصادي متردي وقرارات استفزازية، للشارع الذي ربما ينفجر في أي لحظة ضد الجميع خاصةً في حالة عدم وجود رواتب وفرص عمل، سنرجع إلى الخيام في هذا الأمر».

في ظل هذا الوضع المتشابك، يبدو أن الرقة أمام مفترق طرق حاسم. هل سيتم تعديل السياسات بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي والمعيشي للسكان، أم ستستمر هذه السياسات في تعميق أزمات المدينة؟